

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٣

الاثنين، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد رودريغيز (إكوادور)

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تهاني بمناسبة تعيينكم رئيساً للجنة الأولى. إنكم بما تمتلكونه من مهارات دبلوماسية وخبرة، مؤهلون تماماً لقيادة هذه اللجنة في نظرها في جدول أعمالها الحافل بالتحديات.

وأرحب بهذه الفرصة لمخاطبة اللجنة الأولى. فأخر مرة خاطبت فيها اللجنة كانت خلال الاجتماعات المستأنفة للدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، ومجئني لمخاطبتكم اليوم دليل على الأهمية التي أعلقها، وتعلقها الأمم المتحدة على عمل اللجنة، وتعبير عن تلك الأهمية أيضاً.

لا تزال اللجنة الأولى تسهم إسهاماً كبيراً في الأمن الدولي وفي البحث عن سلم عالمي دائم. وقد أكدت السنة الماضية حكمة الجمع في اللجنة بين النظر في تحديد الأسلحة ونزع السلاح، والنظر في شواغل الأمن الدولي الأوسع نطاقاً. والطريقة التي تقيم وتفهم بها الدول الأعضاء التحديات في هذه المجالات تشكل استجاباتها لها. وتحديد التحديات، والتفهم العميق لعلاقتها المتداخلة أمر أساسي.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني ويشرفني أن أرحب في لجنة نزع السلاح والأمن الدولي، اللجنة الأولى، بالأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد بطرس بطرس غالي.

ويسرني أيضاً أن أرحب في اللجنة بالسيد مارك غولدنغ، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد فلاديمير بتروفيسكي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام.

هذا الصباح، تبدأ اللجنة مناقشتها العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، وفقاً لبرنامج عملها وجدولها الزمني.

بيان من الأمين العام

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولاً أن أعطي الكلمة للأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، لمخاطبة اللجنة الأولى.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إنني أتطلع إلى دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. فهي، مع اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ستكمل ثلاثي المعاهدات العالمية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

لقد وصل عدد الموقعين على اتفاقية الأسلحة الكيميائية ما يقرب من ١٥٧. وإنني أحث الدول الأعضاء على الإبقاء على الزخم والتصديق على هذه المعاهدة ولدخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. وبالنسبة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية وقعت عليها ١٣١ دولة. وإنني أؤيد بقوة الجهود الجارية لتحسين تطبيق الاتفاقية.

ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي وقعت عليها ١٦٥ دولة، تعد أحد أشمل ترتيبات عصرنا بتميزها بأكثر عدد من المشاركين. إنها بالنسبة للغالبية العظمى من المجتمع الدولي الأساس الطبيعي الرئيسي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وإنني أطلب الدول الأعضاء بتأييد التمديد غير المحدود وغير المشروط للاتفاقية في المؤتمر الاستعراضي الرابع المقبل، في عام ١٩٩٥. وهذا لن يعزز فقط تنفيذها الفعال وإنما يسرع أيضا التقدم نحو هدف القضاء على جميع الأسلحة النووية. وإنني أتطلع إلى انضمامات جديدة إلى المعاهدة حتى تصبح عالمية من حيث القبول والممارسة.

مع ذلك، لا يزال مطلوبا اتخاذ تدابير عالمية كبيرة. وإنني أشعر بالقلق لأن المفاوضات بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية لم تتقدم بالشكل السلس الذي كنت آمله. ومما يبعث على تشجيعي نص مشروع المعاهدة الذي وضعه مؤتمر نزع السلاح، لكن لا تزال مسائل هامة باقية دون حل. وإنني أحث المشاركين في هذه المفاوضات بشدة على العمل لتحقيق توافق آراء. إن إبرام المبرم لمعاهدة لحظر التجارب أساسي لإحراز تقدم حقيقي في نزع السلاح النووي وتحقيق الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

والمطلوب أيضا إبرام معاهدة تحظر المزيد من إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير النووي. وقد تم الإعراب بوضوح عن النوايا بوضع معاهدة كهذه، لكن المفاوضات بشأنها لم تبدأ بعد. ويجب ألا نسمح بوجود صعوبات تقنية وإجرائية تؤخر المفاوضات إلى الأبد. لقد حان الوقت للتغلب عليها. وحان الوقت للعمل الآن.

إن إحراز التقدم في تحقيق الأمن الدولي وفي نزع السلاح يعتمد على مواصلة هذا النهج المتكامل. ولم يحدث من قبل أن أتاحت فرصة كهذه من أجل تحقيق تعاون عالمي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويجب أن نستغل هذه الفرصة استغلالا كاملا. إن تحديد الأسلحة ونزع السلاح لا يجعلان العالم أكثر أمنا فحسب، بل ويحرران أيضا الموارد الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية من أجل السلم والتقدم الإنساني.

إن اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح يمكنها أن تساعد على منع الصراعات، كما أن تلك الاتفاقات تقوم بدور هام في احتواء الصراعات، وفي حفظ السلام وصنع السلام. وبعض الاتفاقات تُبرم من أجل تسويات سلمية - تتعلق على سبيل المثال بأراض أو موارد متنازع عليها. واتفاقات أخرى ترمي إلى حظر أو تحديد أو وضع ضوابط للأسلحة أو القوات المسلحة. إلا أن هذه الفروق، ينبغي ألا تضعف هممتنا. فكل نوع من هذه الاتفاقات يكمل في الوقت نفسه الجهد الشامل. وفي العمل بشأن مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ينبغي أن تكون هذه الصلة كاملة. وهذا ينطبق على الاتفاقات العالمية والإقليمية والثنائية سواء كانت ملزمة سياسيا أو قانونيا.

لقد طرحت طريقتي للتفكير هذه في تقريرتي لعام ١٩٩٢ عن "أبعاد جديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة". وأود أن أؤكد أن هذا المفهوم لا يزال صالحا.

وعلى نفس المنوال، أود أن أذكر فرقتين أخريين. أحدهما بين الاتفاقات العالمية والاتفاقات الإقليمية أو الثنائية. والآخر بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وهذان الفرقتان حقيقيتان وينبغي أن تسترشد بهما جهودنا، ولا يسعنا أن نسمح لهما بإعاقة تقدمنا.

وإذ أضع هذا في الاعتبار، أود أن أشير إلى مسائل محددة تهم هذه اللجنة.

لقد أعلن مجلس الأمن، في المؤتمر الذي عقده على مستوى القمة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا للأمن الدولي. وهذا الإعلان عزز سعي المجتمع الدولي. ودعم التزامنا بالتمسك بالقواعد العالمية الواردة في المعاهدات القائمة.

فضلا عن موضوع الانتشار النووي بصورة عامة. وسأجتمع معه غدا لبحث هذه المسائل بمزيد من التفصيل. وهدفني يرمي إلى كفاءة تحقيق أوثق تعاون ممكن بين مكتبينا، وإلى بناء الدعم السياسي اللازم للجهود التي تبذلها الوكالة في هذه المجالات.

لقد حدثت تطورات مشجعة طوال العام الماضي تدل على التفاعل بين البعدين العالمي والإقليمي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وإنني ممتن للتقدم الذي حققته منظمة الوحدة الإفريقية صوب إبرام معاهدة لإعلان إفريقيا لا نووية. ومن شأن هذه المعاهدة أن تدفع المعايير العالمية إلى الأمام.

وفي حين يبقى هناك الكثير لانجازه، فإن عملية الشرق الأوسط، أحرزت تقدما جوهريا نحو التخفيف من التوترات. وهذا التقدم يساعد على تهيئة ظروف أفضل للتنفيذ الكامل للمعايير العالمية إزاء جميع أسلحة الدمار الشامل في تلك المنطقة. ويبين هذا التقدم ما يمكن تحقيقه عندما تتكاتف الدول من داخل المنطقة ومن خارجها على السواء لمعالجة هذه المسائل.

وعلى الصعيد الثنائي، يسرني عزم الولايات المتحدة وروسيا على تسريع تخفيضات الأسلحة النووية الاستراتيجية المطلوبة في المعاهدتين المتعلقتين بتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

إن المعاهدات والاتفاقات والنظم تعطي الترتيبات الأمنية التعاونية أساسا قانونيا أو سياسيا، ولكنها يجب أيضا أن تنبني على الحقائق الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية الراسخة. والاتفاقات لن تكون متينة وفعالة إن لم تتضمن جميع هذه العناصر.

وهكذا، فإن نظم عدم الانتشار القائمة على الرفض وحده لن تكون فعالة في الأجل البعيد. ويجب على نظم عدم الانتشار إذا ما أريد لها النجاح أن تقتزن بنقل التكنولوجيا لأغراض سلمية ومشروعة. فنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، على سبيل المثال، ينبغي تطويره إلى أداة تعاونية. وينبغي أن يمكن من نقل التكنولوجيا المتطورة للأغراض السلمية. ولقد جرى التقدم بهذا الاقتراح من قبل، ولكن لم يتحقق تقدم حقيقي في هذا الاتجاه حتى الآن.

ومع معاهدة عدم الانتشار شهدنا اتجاهات حاسمة وإيجابية نحو التخفيض الكمي للأسلحة النووية. وإنني أقترح اليوم أنه يجب أن نسعى إلى كبح التطوير النوعي لهذه الأسلحة. وأعتقد أن معاهدة للحظر الشامل للتجارب، ومعاهدة بشأن عدم إنتاج المواد الانشطارية، هما الوسيلة الأكثر واقعية لهذا الغرض.

أود أيضا أن أؤكد على وجود حاجة ملحة إلى اتفاق عالمي إلزامي بشأن الضمانات الأمنية.

وكما ذكرت، جرى في السنوات القليلة الماضية، اتخاذ خطوات لا سابق لها في مجال نزع السلاح النووي الفعلي. ولقد كشفت الولايات المتحدة وروسيا عن نيتهما في التعجيل بتنفيذ معاهدات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية فيما يتعلق بتخفيضات الأسلحة النووية الاستراتيجية. وأبدت دول أخرى تملك أسلحة نووية رغبتها في الاسهام في هذه العملية. وفي هذا السياق، تطالب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية - وبرأيي عن حق - بإيجاد ضمانات أمنية دولية أقوى تكون ملزمة قانونيا.

وإنني أعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي ألا يكون هناك تأخير في تقديم هذه الضمانات. ويجب تقديم الضمانات الأمنية بخاصة إلى الدول التي تعهدت بالتخلي تماما ودون شروط عن امتلاك وحيازة أسلحة نووية. ويجب أن تصدر الدول الحائزة للأسلحة النووية في اتخاذ خطوات إيجابية نحو إبرام اتفاق عالمي ملزم بشأن هذه المسألة.

إن جميع هذه الجهود تشكل شبكة عالمية من الحماية ضد أسلحة الدمار الشامل، ولكن لا يمكنها أن تنجح إلا بتعهد كامل ومشاركة عملية من جميع الدول الأعضاء. وفي الاجتماعات التي عقدتها مؤخرام رؤساء الدول والوزراء، أكدت على أهمية تطوير نهج جديدة تتفق مع البيئة السياسية والأمنية الراهنة. وهذه النهج مطلوبة، مثلا، من أجل توفير دعم أكبر لمجلس الأمن في تحمل مسؤولياته المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

والمطلوب أيضا نهج جديدة لتوفير دعم أفضل لعمل المنظمات من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والمبادرات الحالية للوكالة تتصدى لمشكلة أمن المواد النووية، وهي تستحق الدعم الكامل من جميع الدول الأعضاء. وإنني على اتصال وثيق مع السيد هانز بليكس، المدير العام للوكالة في فيينا، بشأن هذا الموضوع،

ومع ذلك، لا تزال الحاجة ملحة الى وضع ضوابط دولية بشأن هذا الموضوع. والتقرير الذي قدمته الى الجمعية العامة بشأن إزالة الألغام دعوت فيه الى وضع نظام فعال للرقابة. إن هذا النظام سيضع قيودا صارمة على إنتاج واستخدام ونقل جميع الألغام البرية. وأنا واثق من أن هذه اللجنة ستدعم الجهود التي تبذل لتبادل هذا الموضوع، الذي يتسم بأهمية عالمية بالنسبة لحياة الألوف من الناس، ولمعالجة نتائجه الأليمة على نحو سريع وفعال.

إنني أرحب بوجهات النظر والمشورة التي تقدم بشأن جميع هذه المسائل. وبالإضافة الى المعلومات القيمة التي تتوفر لدي في الأمانة العامة فإنني أرغب دائما في الاعتماد على الخبرات والكفاءات من الخارج.

وفي هذا الصدد، أقدر كثيرا عمل المجلس الاستشاري المعني بشؤون نزع السلاح الذي يعمل تحت إشرافي والذي يضم أعضاء لديهم خبرة وكفاءة في مجموعة متنوعة من قضايا نزع السلاح والأمن الدولي.

ورسالتني اليوم هي أنه يجب ألا نسمح للانقسامات، حتى وإن كانت حقيقية، بأن تعوق التقدم في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

واللجنة الأولى، على خلاف محافل أخرى، تنظر في جميع أنواع الأسلحة ووسائل نقلها في سياق الأمن الدولي الكامل. ولا يقتصر محور عمل اللجنة على سلاح معين أو على نوع خاص من الاتفاقات. ومن ثم يمكن عن طريق عمل اللجنة إحراز التقدم في التنسيق الوثيق بين الأبعاد العالمية والإقليمية والشائية ووضع اتفاقات وأطر عمل تعترف بالحاجة الى التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية في مناخ عالمي آمن.

إنني أتطلع الى مناقشة شاملة ومثمرة في اللجنة وأثق بأن اللجنة في مداولاتها ستستمر في الدفع بقضية الأمن الدولي قدما، وستواصل تقديم إسهام رئيسي في الجهد التعاوني العالمي لتحقيق تقدم إنساني ثابت.

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن استرعي انتباه اللجنة الى الوثيقة A/C.1/49/1 التي تتضمن رسالة موجهة من رئيس الجمعية العامة اليّ يبلغنا فيها بإحالة ٢٢ بندا الى اللجنة الأولى.

وإن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يُقصد منه أن يكون عملية تعاونية لبناء الثقة. ومن أجل أن يكون السجل ناجحا، فيجب أن يتصدى للشواغل الأمنية على المستويين العالمي والإقليمي معا.

والكيانات الإقليمية، في هذا الصدد، لها دور هام تضطلع به في تحقيق التقدم في مجالات أخرى لعملية الشفافية في الأسلحة. وتلك العملية تجري من خلال مؤتمر نزع السلاح. وأشير هنا بصورة خاصة إلى نقل التكنولوجيا مع التطبيقات العسكرية؛ وإلى الانفتاح والشفافية بالنسبة إلى أسلحة الدمار الشامل. وسجل الأسلحة خطوة واحدة نحو جعل تدفق الأسلحة التقليدية الرئيسية على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية أكثر شفافية. وأرجو أن تتمكن هذه اللجنة من إعطاء السجل قوة الدفع التي يستحقها.

وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أن نواجه انتشار الأسلحة الصغيرة في بلدان عديدة. وهذا الانتشار هو في الغالب من مخلفات الحرب الباردة أو نتيجة للمواجهات العسكرية الإقليمية أو الداخلية.

ومؤخرا طلب رئيس مالي مساعدة الأمم المتحدة في جمع الأسلحة الصغيرة والسيطرة عليها في بلده، وقد أوفدت الى مالي بعثة استشارية قدمت بعد وصولها قائمة بتوصيات تساعد في حل هذه المشكلة، وأنوي أن أمضي قدما في تنفيذ هذه التوصيات بسرعة.

وأعترزم أيضا أن أوسع نطاق عمل البعثة لتشمل بلدان أخرى في نفس الجزء من المنطقة الأفريقية. لقد بينت التجربة في مالي كيف يمكن لإجراءات تنظيم التسليح ونزع السلاح أن تدمج بشكل فعال في المجال الأوسع للدبلوماسية الوقائية وبناء السلم.

ولا يمكنني أن أنهي ملاحظاتي دون أن أشير الى إساءة استخدام الألغام البرية. فهذا الموضوع يعتبر أحد الشواغل الإنسانية الكبرى. ولا تزال إساءة استخدام الألغام البرية تسبب معاناة شديدة للسكان المدنيين وبصفة خاصة في أفريقيا وآسيا.

وقد شجعتني الإجراءات التي اتخذها عدد من رؤساء الحكومات في هذا الشأن. واليوم يقوم موظفون شجعان ومتخصصون توفرهم الدول الأعضاء بمساعدة الأمم المتحدة والبلدان المتضررة في العملية الخطيرة - عملية إزالة الألغام. وانني أحيي جهودهم.

للمطالبة بقيام الدول النووية بوضع خطط ملموسة من أجل القضاء على أسلحتها النووية. ومن ناحية أخرى، وكما قيل، إذا تم تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى ما لا نهاية فقد يؤثر هذا تأثيراً معاكساً يجعل هدف نزع السلاح الكامل أصعب منالاً. وقد يؤدي أيضاً الى استمرار اختلالات غير مستصوبة. هذه موضوعات حساسة جداً تتصل بالجوانب الحيوية للأمن الوطني، ولذلك ينبغي النظر إليها من جميع جوانبها مع أخذ جميع عواقبها في الحسبان.

وتجدر الإشارة الى أنه توفر في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة توافق في الآراء بشأن مسألة حظر انتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية وأجهزة التفجير النووي الأخرى. وينبغي أن نغتنم هذه الفرصة لدعم جهود مؤتمر نزع السلاح من أجل التوصل بطريق التفاوض الى معاهدة بشأن هذا الموضوع.

وثمة اجراءات معينة ينبغي اتخاذها الى أن يتم تحقيق نزع السلاح النووي الشامل. وأحد هذه الاجراءات يتمثل في إنشاء ترتيبات فعالة لضمان أمن الدول غير النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وينبغي دعم جهود مؤتمر نزع السلاح بغية تحقيق هذا الهدف. وعلاوة على هذا ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن النهج العالمي والنهج الاقليمية يكمل أحدهما الآخر. لذلك ينبغي تنسيق الجهود المبذولة في هذين المجالين.

ونلاحظ مرة أخرى، بشعور من القلق، أن انتشار الأسلحة التقليدية يساعد على اتساع الصراعات المسلحة في مناطق عديدة. وفي هذا الصدد ينبغي أن نؤكد أهمية سجل الأسلحة التقليدية وضرورة تشجيع تطويره. والافتقار الى توافق في الآراء في فريق الخبراء يجب ألا يؤدي الى التخلي عن تلك الأداة الهامة لتعزيز الشفافية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشكلة زيادة انتشار الأسلحة ذات العيار الصغير - وهي مشكلة تكتسي خطورة متزايدة أيضاً. وعلى أية حال فإن الاتجار غير المشروع في الأسلحة، أيا كان نوعها، يشكل ظاهرة مقلقة تؤثر تأثيراً خطيراً على الجهود الرامية الى توطيد السلم. وفي هذا الضوء، ينبغي الثناء على عمل هيئة نزع السلاح.

إن الأعمال التحضيرية فيما يتصل باتفاقية حظر استحداث و انتاج وتخزين واستعمال الأسلحة

إن تحليل اللجنة لأنشطة نزع السلاح باعتبارها جزءاً أساسياً في الأمن الدولي يؤكد الأولوية التي توليها الأمم المتحدة للموضوعين. هذان العنصران يوفران دائماً الأساس لما يضعه رجال السياسة ورجال الدولة من خطط مختلفة للتنظيم الدولي. وهما دائماً الدافع الأساسي للمفكرين ودعاة العمل الفعال على المستوى الدولي.

وفي هذا السياق يعتبر نزع السلاح النووي إحدى المهام التي تحظى بالأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي في وقتنا الحاضر. وفي الدورة الثامنة والأربعين توصلنا الى توافق في الآراء حول الجوانب الأساسية لنزع السلاح والحد من الأسلحة. وردود الفعل الإيجابية التي وردت من دول كثيرة شجعت الأمم المتحدة على أن تبت في الأمر، وهي تشهد بوضوح على أن المجتمع الدولي يدرك تماماً أن نزع السلاح الحقيقي لا بد أن يتحقق.

ومن المشجع أن أشير الى أن مؤتمر نزع السلاح قد شرع، استجابة للطلبات المتكررة في هذه اللجنة، في مناقشات هامة للتوصل الى معاهدة شاملة لمنع التجارب يمكن التحقق منها على الصعيد الدولي بفاعلية، لأن هذا سيمثل أنجع طريقة لوضع حد لهذه التجارب. وينبغي لجميع الدول أن تلتزم بهذا الصك.

ولا يساورني شك في أن هذه اللجنة ستوفر الدعم اللازم لضمان نجاح المفاوضات التي تجري حالياً في المؤتمر في ظل القيادة الماهرة للسفير مارين بوش ممثل المكسيك. وهذا سيشكل خطوة هامة صوب منع انتشار الأسلحة النووية بجميع أشكالها، وسيساعد في عملية نزع السلاح النووي والأهم أنه سيعزز السلم والأمن الدوليين.

كذلك فإن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مسألة أخرى تكتسي أهمية كبيرة. وبالرغم من أننا لا نتناولها مباشرة في اللجنة، فإن عملنا يمكن أن يساعد على تهيئة مناخ مؤات للمفاوضات. إن مؤتمر عام ١٩٩٥ ينبغي أن يستجيب للشواغل الأساسية للمجتمع الدولي إزاء الأخطار التي تصاحب انتشار هذه الأسلحة.

وعلى الرغم من وجود من يؤيدون التمديد المطلق، ترى دول عديدة أن التمديد ينبغي أن تصاحبه بعض الصكوك المكتملة، مثل معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة بشأن حظر انتاج المواد الانشطارية وكذلك ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهذه التدابير من شأنها إيجاد مناخ مؤات

اتفاقات نزع السلاح الحالية. كل هذا يجعلنا نؤكد أن ثمة ضرورة ملحة لأن تضطلع الدول بمسؤولياتها الصحيحة فيما يتصل بضمان الأمن الدولي.

والهدف الرئيسي لكل هذه الجهود ينبغي أن يكون تحقيق نزع السلاح العام والكامل، والقضاء على الخطر النووي ومنع انتشار جميع أشكال الأسلحة ووضع تدابير تضمن الأمن الدولي ضمنا فعليا - وبعبارة أخرى كفالة سيادة القانون غير المنقوصة. إن الاحترام الكامل للمبادئ المكرسة في الميثاق هو وحده الذي يمكن أن يوفر أقوى دعامة لضمان أن تجد البشرية في النهاية الطريق إلى السلم والأمن. وإنني مقتنع بأن اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، بفضل تعاون زملائي الممثلين، ستدلي بدلوها في تحقيق هذا الهدف، هدفنا المشترك.

البند من ٥٣ إلى ٦٦، ومن ٦٨ إلى ٧٢ و ١٥٣ من جدول الأعمال
المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي

السيد مارين بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): السيد الرئيس، لقد استمعنا إلى بيانكم بكل الانتباه الجدير به، وإلى البيان الذي أدلى به لتوه الأمين العام. ونود أن نعرب عن مدى اغتباطنا لرؤيته حاضرا في بداية مناقشتنا. إننا نوافق على أننا يجب أن نستفيد استفادة قصوى من الفرص المتاحة أمامنا، نظرا للمناخ السائد في المجتمع الدولي اليوم بالنسبة لمسائل نزع السلاح، ولا سيما ما يتصل بأسلحة الدمار الشامل.

ويتوجه وفد المكسيك بالتهنئة اليكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى ونطمئنكم على تعاونه النشط. فنصيبكم فرض عليكم أن تواصلوا وتعززوا الإصلاحات المتصلة بأساليب عملنا بما نأمل أن يقضي إلى التوصل إلى وضع شكل أو تنظيم يتماشى على نحو أكبر مع متطلبات عمل المرحلة الجديدة هذه في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي.

ونحن من جانبنا سنقل من طول هذا البيان وفقا للاقتراحات التي تقدم بها سلفكم في العام الماضي السفير الألماني أدولف فون واغنز، حيث إن جهوده الدؤوبة لترشيد أعمالنا آتت أكلها بالفعل. والمناقشة العامة المختصرة ستسمح لنا بأن نكرس الوقت الموفر لمناقشة أكثر حيوية وذات طابع رسمي أقل للبنود المخصصة لنا.

الكيميائية ينبغي أن تكون موضع اهتمام خاص في هذه اللجنة. ويجب ألا يدخر أي جهد في الحملة الرامية لتحقيق التطبيق العالمي لذلك الصك، الذي سيكون إنجازا حاسما صوب إزالة أسلحة الدمار الشامل.

والبند المتصل بحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر مسألة أخرى تكتسي أهمية كبيرة. ونلاحظ بشعور من الارتياح المعلومات التي تلقيناها بشأن الوقف الطوعي لإنتاج أو تصدير الألغام المضادة للأفراد الذي أعلنت عنه بعض الدول. وينبغي أن نكرر الإعراب عن المسؤولية الخاصة التي يتحملها المنتجون والمصدرون لهذه الأجهزة.

وينبغي ألا يغيب عن أنظارنا أن محاولات منع الاستخدام غير الصحيح للتكنولوجيا في الأغراض العسكرية يجب ألا تعوق الجهود أو الفرص المشروعة للتنمية. إن النقل الدولي للسلع والخدمات والدراية التقنية المتقدمة للأغراض السلمية له أهميته بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من البلدان.

وأحد الأجهزة الرئيسية - وأقصد مؤتمر نزع السلاح - يضطلع بمسؤوليته الصعبة بكفاءة. ونتيجة للتغيرات التي طرأت على العالم، حان الوقت لإجراء توسيع في عضوية المؤتمر مع مراعاة الدراسات التي سبق إجراؤها بشأن هذا الموضوع.

مرة أخرى أؤكد على ترابط السلم ونزع السلاح والأمن. وقد تم التسليم بهذا في اجتماع القمة الأول لمجلس الأمن الذي عقد في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. ففي ذلك الاجتماع تم تأكيد أن الأمن لا يعني مجرد غياب المواجهة العسكرية، وأن مفهوم الأمن يتضمن أيضا عناصر اجتماعية واقتصادية، فضلا عن تنمية متكاملة.

وهناك تدابير متنوعة يصح النظر فيها بغية تعزيز ودعم الأمن الدولي. ويتمثل أهم هذه التدابير في الدبلوماسية الوقائية والتدابير العاجلة وكذلك، على سبيل المثال، إنشاء جهاز سياسي ملائم لضمان الحل السريع للمنازعات بالطرق السلمية. ولا يسعنا أن نغض النظر عن التدابير الرامية إلى ضمان الديمقراطية وحماية حقوق الانسان وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تحسين الثقة المتبادلة بعدة وسائل، من بينها العمل المشترك لتشجيع الشفافية فيما يتصل بالمسائل المتصلة بنزع السلاح. كما ينبغي بذل الجهود لضمان فعالية جميع

نأسف لذلك ونحن بانتظار التفسيرات التي ستوفرها لنا الأمانة العامة بالتأكيد.

واهتمام المكسيك بمختلف أوجه عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل كان واضحا منذ ما يزيد على ٣٠ سنة عندما قادت المكسيك بنجاح المفاوضات التي توجت بالتوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة ثلاثيلوكو). وهذا العام، وبفضل الخطوات الهامة التي اتخذتها الأرجنتين والبرازيل وشيلي، والإعلان من جانب كوبا وتوقيع سانت كيتس ونيفيس على الاتفاقية، فإن الصك على وشك أن يدخل حيز النفاذ التام وإننا نهني أنفسنا على ذلك.

والمكسيك طرف أيضا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية وهي على استعداد للإسهام في تحديد وإبرام التدابير اللازمة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتحقق وبناء الثقة، التي ستضمن الامتثال التام لأحكامها. وبالإضافة إلى ذلك، كنا أول بلد في هذا النصف من الكرة الأرضية يصادق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وخلال هذا النصف من العام، نترأس أيضا اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبذلك الصفة نتوجه ببناء كيبس وودي للدول الموقعة كي تعجل بعمليات التصديق الخاصة بها. وهذا سيساعد في الإسراع بوتيرة عمل المنظمة في لاهاي.

وتساهم المكسيك بنشاط في التحضير لمؤتمر ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومنذ البداية كنا نصر على أن العملية التحضيرية ينبغي أن تغطي، بالإضافة إلى الجوانب التنظيمية، المسائل الموضوعية المرتبطة بالاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لعمليات المعاهدة وتمديدتها في نهاية المطاف. ولم يتسن للجنة التحضيرية إلا مع انعقاد دورتها الثالثة ودورتها قبل الأخيرة، المعقودة في ١ أيلول/سبتمبر الماضي، أن تتناول أخيرا المسائل الموضوعية. وكان تبادل الآراء مفيدا لأنه أتاح لنا أن نلقي نظرة على النهج المختلفة لانعقاد المؤتمر المقرر عقده في بحر ستة أشهر.

ومن الواضح أن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تريد عالما أكثر أمنا ونظاما معززا لعدم الانتشار النووي. ومن الواضح أيضا أنه سيكون من الصعب السير في ذلك الاتجاه دون مساهمة جادة من جانب الجميع. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعلن عن

ويجب علينا أن نخفض المزيد من عدد القرارات التي تتخذها هذه اللجنة وبذلك يتواصل تحسين وتشذيب جدول أعمالها دون التأثير على أولويات نزع السلاح التي اتفقنا عليها جميعا.

وتقع على هذه اللجنة مهمة تحديد المبادئ التوجيهية لكفالة تحقيق تقدم ملحوظ في مجال نزع السلاح. وبالرغم من التغييرات الإيجابية العديدة، فإن الساحة الدولية ما زالت تعاني من عدم اليقين. وهناك خطر أن يؤدي وقوع الأحداث غير المنظورة إلى تغيير المسار الحالي للعلاقات الدولية. ولذلك يجب علينا أن نسرع من وتيرة عملنا وأن نرسي الأسس الثابتة للمفاوضات في غضون السنوات القادمة، إلا إننا لن نحقق ذلك إذا أبقينا على ارتباطنا بالمذاهب العسكرية الماضية أو عملنا على خلق مناطق توتر جديدة.

فنهاية الحرب الباردة أذنت بأمور كثيرة أخرى من بينها إتاحة الفرصة للاشتراك في حوار صادق متعدد الأطراف، يختلف اختلافا كبيرا عن ذلك الذي ميز عالم القطبين. وهذا الحوار أكثر ديمقراطية بكثير وبالتالي أكثر تعقيدا بكثير. وينبغي أن نضمن نجاحه من خلال التوصل إلى وضع تدابير لنزع السلاح وتعزيزه من خلال توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح في إطار الشروط التي كاد التوصل إلى الاتفاق بموجبها يتم في ١٩٩٣.

وينبغي لهذه اللجنة أن تركز انتباهها على مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائط نقلها من جميع جوانب المسألة. وما فتى وفد بلدي، منذ عدة أعوام، ينادي بإقامة حوار صريح وبناء بشأن هذه المسألة، هنا، وفي مؤتمر نزع السلاح. ولذا فإن مشاوراتنا غير الرسمية في جنيف واقتراحنا المقدم في العام الماضي، الذي أصبح القرار ٧٥/٤٨ جيم، يطلب إلى الأمين العام "أن يعد تقريرا قصيرا يتضمن وصفا موجزا" لهذه المسألة "وأن يحيله، في موعد لا يتجاوز ١ أيار/مايو ١٩٩٤، إلى فريق خبراء حكومي دولي ممثل كي ينظر فيه ويقدم اقتراحات بشأن قيام المجتمع الدولي بإيلاء المسألة مزيدا من الدراسة في مختلف المحافل المتعددة الأطراف لنزع السلاح".

وعند عرض ذلك النص على اللجنة طرحنا فكرة أن الفريق الحكومي الدولي يمكن أن يكون مؤتمر نزع السلاح، لكن تقرير الأمين العام (A/INF/49/3) لم يعمم إلا في ٢٠ أيار/مايو ولم يقدم أبدا إلى فريق الخبراء. ولذلك فإن الوثيقة التي أرسلها إلينا الأمين العام غير كاملة. إننا

الخاص به. فالمسألتان ترتبط كل منهما بالأخرى ارتباطا وثيقا وتتطلبان قرارا سياسيا سريعا إذا أردنا أن نصل بالمفاوضات الى خاتمة مرضية.

وإذ أتكلم بصفتي ممثلا للمكسيك، أعتبر أن النتائج التي تحققت حتى الآن هامة ولكنها غير كافية. ونحن نرى أنه ربما كانت لنا القدرة على أن نحز تقدمًا أكبر هذا العام بل حتى أن نختم المفاوضات. والحقيقة، أن المشكلة ليست معقدة على النحو الذي يتصوره البعض: يكفي أن نعرف من الذي يريد أن يجري تجارب نووية.

وفي كل دولة من الدول النووية يوجد دون شك من يريدون مواصلة التجارب. وفي بلدين من تلك البلدان، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، اتخذ قرار فعلا بوقف التجارب وتحويل الحظر المؤقت الى حظر دائم عن طريق معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وبلد ثالث قرر ألا يجري التجارب ما دامت الولايات المتحدة ملتزمة بوقفها الانفرادي المؤقت. وفي بلد رابع، صدر مرسوم رئاسي بالوقف، والبلد الخامس - البلد الوحيد الذي اصل إجراء التجارب في السنوات الأخيرة - فهو ملتزم بتحقيق معاهدة للحظر الشامل في موعد لا يتجاوز ١٩٩٦. وبقدر علمنا، ليس هناك بلد آخر في العالم يفكر في بدء برنامج للتجارب النووية. صحيح أن بلدا سادسا أجرى تجربة نووية في ١٩٧٤، لكن تجربة العقدين الماضيين تؤكد أنه ليست لديه نية لتكرارها.

إن ما تقدم دليل على أن أي معاهدة للحظر الشامل للتجارب ستؤثر على البرامج الدفاعية الوطنية لعدد قليل جدا من البلدان، كما يدل على وجود اختلافات هامة في مستويات تطورها النووي. وفي الحقيقة، يبدو أن ثلاثة بلدان تريد أن تصل الى مستوى الدولتين النوويتين الرئيسيتين. لكن تلك الدول جميعها تصر في الوقت نفسه، على ضرورة حرمان الآخرين من الوصول الى النادي النووي، الأمر الذي تترتب عليه محاولات غير مقنعة تماما لتبرير حيازة أسلحة الدمار الشامل هذه ومواصلة تطويرها.

ومن شأن الإبرام السريع لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب أن يرتب أثرا سياسيا مواتيا للغاية على مستقبل معاهدة عدم الانتشار. وإذا ما أصيب العمل الجاري في جنيف بركود، فقد نستفيد من الطريق الآخر المتاح أمامنا، مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب. ولكن يجب أيضا أن نحز تقدما في إبرام اتفاق

سلسلة من تدابير نزع السلاح النووي وأن تنفذها في إطار زمني محدد. إلا أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تضطلع بخطوات ملموسة أيضا لتفادي ترك انطباع، سواء كان حقيقيا أو متوهما، بأنها لا تمثل لجميع أحكام معاهدة عدم الانتشار. ويجب علينا جميعا أن ندلل على حسن النية.

وفي هذا الصدد، ماذا يمكن لبلد مثل بلدي أن يفعله لتعزيز نظم عدم انتشار الأسلحة النووية؟ ووفقا لقلة قليلة من البلدان، فإن الأسلحة النووية ليست سيئة في حد ذاتها: وكل شيء يعتمد على من يمتلكها. وبالنسبة لحفنة من الدول الأخرى، فإن الأسلحة النووية ليست غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق مستوى معقول من الأمن الوطني. ومع ذلك، فإن الرأي الأوسع انتشارا بشأن الأسلحة النووية هو أنها تمثل تهديدا يجب استئصاله تماما. وإننا سنقوم مع وفود أخرى باستكشاف إمكانية تقديم اقتراح، لكي تدرسه اللجنة، يستهدف الحد من هذا الخطر بشكل تدريجي.

وهناك من يريدون تمديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير محدد ودون شروط ويفضلون أن يتم ذلك دون مناقشة. ويبدو أن الفكرة تتمثل في "وقع الآن ثم تكلم فيما بعد". إن أي عقد أو اتفاق ينبغي أن يقرأ بعناية قبل التوقيع عليه. والبعض منا يريدون التوقيع على صك أبيض فيما يتعلق بتطوير الترسانات النووية في المستقبل: وهذا إجراء غير عادي الى حد كبير.

وبالنسبة للعديد من البلدان فإن إبرام معاهدة تحظر جميع التجارب النووية أمر مستصوب للغاية كوسيلة لضمان نجاح مؤتمر ١٩٩٥ للمعاهدة عدم الانتشار. وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام بدأ مؤتمر نزع السلاح المفاوضات التي يشرفني أن أترأسها. والتقرير الذي قدمه مؤتمر نزع السلاح في هذا الصدد يصف التقدم المحرز بالفعل، لكنه يكشف أيضا، في التذييل الوارد في النص الجاري تطويره، إن الكثير ما زال ينبغي إنجازه. ومن هنا انبثق القرار بإعادة عقد اللجنة المخصصة في تشرين الثاني/نوفمبر عند نهاية دورة اللجنة الأولى. وكما كان الحال خلال المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية، سنكون على استعداد للمشاركة في اجتماع غير رسمي لإبلاغ اللجنة بسير العمل في جنيف.

إن المسألتين الرئيسيتين اللتين لم يبت فيهما بعد تكتسيان أهمية كبيرة: نطاق الحظر، ونظام التحقق

تعيش في أراضي يوغوسلافيا السابقة. ولكن علينا أن نفكر فيما يتجاوز التدابير الفورية الرامية الى تحقيق تسوية سياسية. إن أي تسوية سلمية تطبق مستقبلا في يوغوسلافيا السابقة لا بد من إكمالها بعملية لتحديد الأسلحة توطن التسوية السلمية بتحقيق الاستقرار للحالة، وبناء الثقة ومنع اندلاع الصراع المسلح مجددا.

ولئن كانت الحالة في يوغوسلافيا السابقة لا تزال تثير القلق، فإن عملية السلم في الشرق الأوسط أحرزت مزيدا من التقدم في الأشهر القليلة الماضية. وهذا ينطبق بشكل خاص على العلاقات الاسرائيلية - الفلسطينية وأيضا على العلاقات الاسرائيلية - الأردنية. إن التوقيع على اتفاق غزة وأريحا يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، الذي فتح الطريق أمام الحكم الذاتي الفلسطيني، يمثل نجاحا ملحوظا سواء للحكومة الاسرائيلية أو لمنظمة التحرير الفلسطينية. وإن القادة السياسيين لكلا الطرفين يستحقون الاحترام والتقدير لبعدهم نظرهم ولشجاعتهم. وعلى نفس المنوال، يرحب الاتحاد الأوروبي بإعلان واشنطن المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، الذي وقعه الملك حسين ملك الأردن، ورئيس الوزراء الاسرائيلي رابين. فهو يمثل تقدما هاما آخر في عملية السلام في الشرق الأوسط.

ونؤكد استعدادنا للمساعدة على ضمان أن يستخدم الزخم الحالي في عملية السلام في الشرق الأوسط لتحقيق مزيد من التقدم والاتفاقات الملموسة. ونرى أن تدابير بناء الثقة تشكل جزءا من هذه العملية. ونتوقع أن ينعكس مناخ المصالحة والرغبة في التفاوض الجدي أيضا في قرارات الجمعية العامة هذا العام.

بعد نهاية المواجهة بين الشرق والغرب، مازال تحديد الأسلحة ونزع السلاح يتسم بأهمية سياسية رئيسية. فمصادر ومناطق التوتر الجديدة زادت من القلق بشأن الانتشار العالمي النطاق لأسلحة الدمار الشامل ومنظومات نقلها.

وفي مواجهة هذه الخلفية، يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق عميق إزاء الأحداث الجارية في شبه الجزيرة الكورية. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فشلت حتى الآن في تبديد الشكوك المتعلقة بصحة وكمال إعلانها الأولي عن المواد النووية، وارتكبت انتهاكات عديدة لاتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهي تواصل عدم الامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار ونظام الضمانات للوكالة

متعدد الأطراف بشأن تأكيدات الأمن السلبية. وعلاوة على ذلك، مازال إنشاء لجنة معنية بوضع اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية موقوفا في مؤتمر نزع السلاح. والمسألة الأخيرة، التي بدت في طريق حلها في ضوء قرار العام الماضي أصبحت أكثر تعقيدا في عام ١٩٩٤ بعد أن أصبحت جوانب عديدة منها أكثر وضوحا. وقد طرح اقتراح بضرورة دراسة مشكلة المواد المخزونة فعلا ومشكلة البلوتونيوم في اليورانيوم الشديد الإثراء المستخدم للأغراض المدنية. وهنا، كما في سائر مسائل نزع السلاح النووي، سيكون من الضروري إقناع المجتمع الدولي بقيمة تحويل سلسلة من القرارات الانفرادية الى معاهدة.

السيد هوفمان (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الاتحاد الأوروبي والنمسا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وسائر أعضاء المكتب بحرارة بالغة بمناسبة انتخابكم. ولا يساورني شك في أن أعمال اللجنة الأولى سيضطلع بها بنجاح في ظل قيادتكم القديرة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يتعهد بتقديم دعمه المطلق لكم والمساعدة على الوفاء بمهمتكم الهامة التي لا تكون دائما سهلة.

إن انقسام العالم ايد يولوجيا، الذي كان مصدرا للريبة العميقة والتوتر المستمر، انتهى. مع ذلك، لا تزال توجد مخاطر جسيمة تهدد السلم والأمن في العالم. وأشير الى تزايد عدد الصراعات الإقليمية والداخلية، التي تركت آثارا مروعة على الشعوب المعنية، والى المخاطر التي يسببها انتشار أسلحة الدمار الشامل والتكديس المفرط للأسلحة التقليدية.

والصراعات في يوغوسلافيا السابقة مثال مأساوي على الفظائع الدموية التي يمكن أن يؤدي إليها التعصب القومي الشديد. وقد شارك الاتحاد الأوروبي منذ البداية في السعي لإيجاد حل سلمي ودائم. ونتشاطر - مع الأمم المتحدة - في رئاسة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، ونقوم بدور كبير في جهود فريق الاتصال. إن عددا كبيرا من الجنود من بلدان الاتحاد الأوروبي يقومون بعمل هائل في قوة الأمم المتحدة للحماية. وعن طريق بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي، نسهم في منع وتخفيف حالات الصراعات وإعادة بناء الثقة بين أطراف الصراع. ونسهم أيضا، بدعم من اتحاد أوروبا الغربية، في رصد وتنفيذ الحظر، ونود، من خلال المكتب الإداري للاتحاد الأوروبي في موستار، أن نوجه نداء بتحقيق المصالحة بين المجموعات العرقية التي

إن التزام جميع الدول بالاشتراك الجاد في المفاوضات ينبغي أن يفضي الى نتائج ملموسة. ومما يدعو الى التشجيع بصفة خاصة أن شكل الاتفاقية المقبلة ونظام التحقق التابع لها أخذ يتبلور. ويسرنا أن أعضاء الاتحاد الأوروبي تمكنوا من الاضطلاع بدور رئيسي في هذا الصدد. فالإتحاد الأوروبي يؤيد البيانات الصادرة عن فرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بشأن تعليق التجارب النووية، وهو على اقتناع بأن ممارسة أقصى درجات ضبط النفس فيما يتعلق بالتجارب النووية ستماشى مع هدف المفاوضات الدولية بشأن تحقيق حظر شامل للتجارب.

والإتحاد الأوروبي يرحب بالبدء في اجراء مفاوضات بشأن ايجاد معاهدة عالمية غير تمييزية وفعالة وقابلة للتحقق لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأجهزة التفجير النووي - معاهدة وقف الانتاج - وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ لام. ويحدونا الأمل في أن ينشئ مؤتمر نزع السلاح في دورته المقبلة لجنة مخصصة لهذا الغرض.

وبوصفنا بلدانا هامة تقوم بتوريد التكنولوجيا النووية، وأعضاء في مجموعة الموردين النوويين، نطالب البلدان الموردة الأخرى بتطبيق كامل متطلبات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كشرط للتوريد، ونحث جميع البلدان المعنية على إبرام اتفاقات الضمانات ذات النطاق الكامل. ونناشد جميع الدول التي لم تشارك بعد في نظام الإبلاغ الاختياري للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن عمليات النقل النووية أن تفعل ذلك الآن، كإسهام إضافي في تعزيز نظام الضمانات.

ويبقى نزع السلاح النووي واحدا من أهم أولويات الاتحاد الأوروبي في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وفي هذا الاطار، نعلق أهمية خاصة على تنفيذ اتفاقات والتزامات نزع السلاح القائمة ولهذا الغرض، سنواصل التعاون مع روسيا والدول الأخرى التي خلفت الاتحاد السوفياتي السابق في المهمة الصعبة المتمثلة في التعجيل بعملية القضاء على أسلحتها النووية امثالاً للاتفاقات المبرمة والالتزامات المتعهد بها.

ونلاحظ بارتياح أن المركز الدولي للعلوم والتكنولوجيا في موسكو، والاتحاد الأوروبي عضو مؤسس فيه، باشر عملياته. ونتوقع أن يسهم الى حد كبير في تهيئة وظائف مدنية للعلماء والمهندسين القادمين الذين

الدولية للطاقة الذرية على حد سواء. لذلك نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الكامل لهذه الالتزامات. وفي الوقت نفسه نؤيد الجهود الرامية الى الاسهام في تخفيض التوتر في شبه الجزيرة الكورية من خلال الحوار، ويحدونا الأمل في أن تسهم هذه الجهود في ايجاد حل للمسألة النووية يتفق تماما مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومعاهدة عدم الانتشار لا تزال حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار. وتعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار من خلال التمديد للامحدود وغير المشروط لمعاهدة عدم الانتشار يحقق المصلحة الأمنية لجميع الدول. علاوة على ذلك، فإن هذا التمديد هو الأساس لما أمكن من تبادل في المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية. لذلك نحن ملتزمون بالتمديد للامحدود وغير المشروط للمعاهدة. ولقد قام الاتحاد الأوروبي مؤخرا - في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة - بعمل مشترك تحضيراً للمؤتمر الاستعراضي والتمديد لعام ١٩٩٥.

ونرحب بأوجه التقدم الذي تحقق مؤخرا صوب التقيد العالمي بمعاهدة عدم الانتشار، ولا سيما بانضمام كازاخستان وقيرغيزستان وجورجيا، مما يرفع عدد الدول الأطراف الى ١٦٥ دولة. ونهيب بالدول التي ما زالت خارج معاهدة عدم الانتشار أن تنضم اليها بصفتها دولا غير حائزة للأسلحة النووية وأن تبرم اتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفيما يتعلق باوكرانيا، فإننا نرحب بسحب عدد كبير من الرؤوس الحربية النووية الى روسيا. وهذا يشكل نزعا فعالا للسلاح على أساس معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ونتطلع إلى انضمام اوكرانيا في أسرع وقت ممكن إلى معاهدة عدم الانتشار باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وفقا للبيان الثلاثي المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، ولبروتوكول لشبونة ولاتفاقات سابقة أخرى.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الكبير الذي أحرز في مفاوضات جنيف بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهدفنا يتركز على التفاوض باعتباره مهمة ذات أولوية. وإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تكون فعالة وقابلة للتحقق ومتعددة الأطراف وممكن تطبيقها عمليا، تسهم اسهاما حقيقيا في عدم الانتشار ونزع السلاح.

نجحت، بدعم كبير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في تحييد برامج الأسلحة العراقية المحظورة إلى حد كبير. ونتطلع إلى تقديم نظام التحقق الطويل الأجل المتوخى في قرار مجلس الأمن ٧١٥ (١٩٩١) والذي قبلته الحكومة العراقية في عام ١٩٩٣. وبذلك تقدم الأمم المتحدة إسهاما هاما في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. وهذا العمل يتعين أن تتبعه خطوات أخرى.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن الشفافية في التسليح عنصر هام في توفير مناخ الثقة بين الدول، وبصفة خاصة على المستوى الإقليمي. وفي هذا الصدد يمكننا أن نسترجع تجربة ناجحة جدا في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ولذلك نعلق على المستوى العالمي أهمية كبيرة على سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. إن تنفيذ هذا السجل مشجع حتى الآن، ولكنه لا يبعث على الارتياح تماما. ففي العام الأول من عمره، قدمت ٩٠ دولة، بما فيها جميع الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، اعلانات لسجل الأمم المتحدة، ونأمل أن تتزايد هذه الأرقام في المستقبل ونناشد جميع الدول التي لم تقدم اعلاناتها بعد، أن تساهم في تحقيق أوسع مشاركة ممكنة في السجل. وينطبق هذا أيضا على الدول التي لا تصدر الأسلحة ولا تستوردها. لأن مجرد الرد بعبارة لا شيء يمثل إسهاما هاما في تحقيق شفافية أكبر في ميدان نقل الأسلحة على المستوى العالمي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي العمل الذي أنجز بشأن الشفافية في مؤتمر نزع السلاح ويرى أن من الضروري إبقاء هذا الموضوع على جدول أعمال المؤتمر.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتوصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني باستمرار عملية السجل. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الأسف أنه على الرغم من أن فريق نيويورك أعاد تأكيد الهدف من التوسيع المبكر للسجل بتضمينه بيانات عن الممتلكات العسكرية والمشتريات العسكرية عن طريق الانتاج الوطني، فإنه لم يتمكن في هذه المرحلة من التوصل إلى توافق آراء بشأن تضمين هذه البيانات على نفس المستوى الذي توصل إليه فيما يتعلق بالنقل. ويعرب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن تأييدهم المستمر لإجراء المزيد من التوسيع في السجل ويؤكدون على أهمية تضمين البيانات عن الممتلكات العسكرية والمشتريات العسكرية عن طريق الانتاج الوطني حتى يصبح السجل شاملا وقادرا على اجتذاب أكبر عدد ممكن من المشاركين. ومن ثم نرى أن من الضروري إجراء استعراض لأداء السجل وتحسينه، في عام ١٩٩٦، بواسطة فريق جديد من الخبراء

كانوا قبلا موظفين في القطاع العسكري في الاتحاد السوفياتي السابق.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تعزيز اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية عن طريق اضافة نظام فعال للتحقق. وينبغي أن يساعد هذا النظام على تعزيز هدف الاتحاد الأوروبي المتمثل في التمسك، على نطاق أوسع، بتلك الاتفاقية.

إن اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة التي وقعتها الآن ١٥٧ دولة وصدقت عليها ١٤ دولة، تمثل أحد أكثر اتفاقات نزع السلاح أهمية وابداعا في العقد الماضي. وينبغي للدول الموقعة على الاتفاقية، من خلال التصديق المبكر عليها والاعداد المتأني للتدابير الوطنية التي تتخذها من أجل تنفيذها، أن تبذل قصارى جهدها لكفالة أن يبدأ قريبا نفاذ معاهدة نزع السلاح هذه، التي استغرق التفاوض عليها وقتا طويلا وجهدا كبيرا، وأن تبدأ في اظهار منافعتها الكاملة. واحتمال دخولها حيز النفاذ سيعطي زخما جديدا لعمل اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في لاهاي. ولقد وجد الخبراء والأفرقة العاملة حلولاً عملية لمشاكل عديدة، على الرغم من أن مشاكل عديدة أخرى لا تزال دون حل وينبغي لهذه المشاكل أن تسوى بأسرع وقت ممكن.

وإننا نقوم بالفعل، مع بلدان أخرى تشاطرنا نفس التفكير، بوضع ضوابط على صادرات المواد والتكنولوجيا المتعلقة بالأسلحة الكيميائية. وهذه الضوابط، في رأينا، تتفق تماما مع نص وروح اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وستسهم في ضمان تحقيق أهداف هذه الاتفاقية. ولقد أخذنا على عاتقنا أن نستعرض هذه الضوابط في ضوء تنفيذ الاتفاقية، بما يعود بالفائدة على الدول الأطراف في الاتفاقية التي تتقيد بالكامل بالتزاماتها بموجبها.

ونعتبر نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف أداة فعالة ومفيدة لمنع انتشار نظم ايصال أسلحة الدمار الشامل. ويؤيد تعزيز ذلك النظام ونناشد جميع الدول التي لم تلتزم بالتقيد بمبادئه التوجيهية أن تفعل ذلك على أساس تطوعي.

يمكن للأمم المتحدة أن تعود بناظرها القهقري إلى سنة تكلمت بالنجاح في القضاء على قدرة العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي ٦٨٧ (١٩٩١). واللجنة الخاصة، الموكولة إليها هذه المهمة

والمسؤولية في نقل الأسلحة التقليدية. ويجب أن يكون معروفاً أن أي إجراء بشأن نقل الأسلحة التقليدية ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك حق الدول في حيازة الأسلحة لممارسة حقها المشروع في الدفاع عن النفس. وفي هذا السياق ينوي الاتحاد الأوروبي أن يقدم مع بعض بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، مشروع قرار بشأن مدونة قواعد سلوك لنقل الأسلحة التقليدية.

كذلك فإن تدابير بناء الثقة ونزع السلاح تكتسب زخماً كبيراً في مناطق أخرى من العالم، ويرحب الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة بكون الأرجنتين والبرازيل وشيلي قد صدقت الآن على معاهدة ثلاثيولكو وتعديلاتها وبكونها أودعت الصكوك الضرورية للتطبيق الفوري للمعاهدة في أراضيها. ونلاحظ أيضاً التقدم المحرز في صياغة معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ونرحب أيضاً بالمناقشة المتعلقة بنزع السلاح الإقليمي وجهود بناء الثقة التي تدور في إطار المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي أنشئ حديثاً. ويؤيد الاتحاد الأوروبي عدم الانتشار وتدابير بناء الثقة في جنوب آسيا.

والاتحاد الأوروبي إذ يضع في اعتباره المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بنزع السلاح الإقليمي التي اعتمدت في دورة عام ١٩٩٣ لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، فإنه يتطلع إلى تقديم مبادرات أخرى في ميدان نزع السلاح الإقليمي وبناء الثقة.

في كل يوم، وفي جميع أنحاء العالم، يقتل ويشوه المدنيون، بما في ذلك الأطفال، بالألغام البرية التي تجعل مناطق كاملة من الأراضي غير صالحة للسكن بسبب الصراعات المسلحة. ومن ثم يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في مناقشات الخبراء في جنيف بشأن صيغة جديدة للبروتوكول الثاني لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ونناشد جميع الدول أن تشارك في المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ونرحب بالقرار الذي اتخذته دول كثيرة، بما في ذلك الدول المنتجة للألغام، بغرض وقف مؤقت على تصدير الألغام المضادة للأفراد، ونتعهد بالعمل على منع انتشار الألغام البرية بلا ضابط في شتى أنحاء العالم. وفي سياق متابعة القرار ٧/٤٨ المعنون "المساعدة في إزالة الألغام"، نرحب بإنشاء صندوق استئماني طوعي للأمم المتحدة للمساعدة بصفة

الحكوميين بهدف توسيعه في وقت مبكر. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التعاون لتحقيق هذا الهدف.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن الشفافية والمسؤولية فيما يتعلق بنقل الأسلحة ونقل السلع والتكنولوجيات ذات الاستخدامات المزدوجة لهما أهمية في تعزيز السلم والأمن الدولي. والاتحاد الأوروبي يوشك على اعتماد نظام معزز لمراقبة المواد ذات الاستخدامات المزدوجة. ونسعى مع بلدان أخرى إلى تحقيق رقابة فعالة على الصادرات.

ويمكن للتنظيمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة أن تسهم إسهاماً أساسياً في تعزيز الأمن. ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مثال جيد في هذا الصدد. وقد دعا محفل الأمن، باعتباره هيئة للتفاوض والحوار، جميع الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى إجراء مناقشات بشأن تحديد الأسلحة التقليدية ومسلك الدول في علاقاتها الأمنية والأمن الإقليمي والمسائل المتعلقة بعدم الانتشار. ونرحب باعتماد محفل الأمن، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أربعة نصوص بشأن التعاون والاتصالات العسكرية، وتخطيط الدفاع، وتدابير الاستقرار الإقليمي في أوقات الأزمات، والمبادئ التي تحكم نقل الأسلحة التقليدية. ونظراً لأن اجتماع قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا سينعقد في بودابست يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ فإننا نأمل أن يتمكن محفل الأمن من أن يعتمد في جملة أمور، مدونة قواعد السلوك للدول في علاقاتها الأمنية، تكون موجزة وعملية وتركز على المسائل السياسية العسكرية، وذلك على أساس اقتراح الاتحاد الأوروبي المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣، والالتزام الواضح من جانب جميع الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بتحقيق الاتساق في اتفاقات نزع السلاح التقليدي في أوروبا، كما نأمل أن يعتمد ولاية يمكن المحفل من الاستمرار في التفاوض في هذا المجال بعد اجتماع بودابست.

وقد شجعنا تجربتنا في اعتماد المبادئ التي تحكم نقل الأسلحة التقليدية في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على أن نفكر في أنه قد يكون من المفيد أن نعتد مبادئ مماثلة على أساس عالمي بغية تعزيز المسؤولية في مسألة نقل الأسلحة التقليدية. إن أخطار عدم الاستقرار في شتى أجزاء العالم تتزايد، ويوجد اعتراف متنام بالحاجة إلى تعزيز المزيد من ضبط النفس

بشأن تنظيم أعمال اللجنة الأولى. وسند عمكم، سيدي الرئيس، في جهودكم بأقصى ما في استطاعتنا لتنفيذ كل من القرار والمقرر خلال الدورة الحالية للجنة الأولى. وإذ نقوم بذلك، نود اغتنام الفرصة التي تكلمت عنها لخفض التوترات والتوصل الى حلول للصراعات، حتى يصبح عالمنا مكانا أكثر سلما وأمنا.

السيد ستار (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تقلدكم رئاسة هذه اللجنة. ويتطلع وفدي الى التعاون معكم والعمل تحت قيادتكم الحكيمة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للجنة. كما نتقدم بالتهاني الى سائر أعضاء المكتب.

إن أروع أثر بشري على هذا الكوكب يقال إن بالإمكان رؤيته بالعين المجردة من الفضاء الخارجي هو سور الصين العظيم. إنه دليل بارز للعيان على أهم وأقوى ضرورة بشرية، وأقصد الحاجة الى ضم الصفوف لبناء هياكل دفاعية لحماية سلامنا وتأمين تنميتنا - وباختصار للبناء من أجل السلام.

وإذ نعكف مرة أخرى على مداولاتنا السنوية في اللجنة الأولى، اسمحو لي أن أؤكد للأعضاء أن وفدي يتناول جدول الأعمال لتحديد الأسلحة ونزع السلاح والأمن الدولي يحدوه نفس هذا الدافع العميق ذاته. وما يشغلنا هنا هو سعيينا المشترك من أجل ايجاد قوانين ومعايير واتفاقيات وترتيبات دولية تهدف الى تقليل الأخطار الموجهة لأمننا الى أقل حد ممكن وتشجيع الثقة المتبادلة وإنشاء أطر للحوار المستمر والتعاون، حيث أن هذه هي دعائم بنياننا والعناصر المتعددة الأطراف الضرورية لبناء سلامنا الجماعي.

ولقد تبين أن الأسلحة النووية، منذ اختراعها قبل ٥٠ سنة وانتشارها، تشكل إحدى أهم المسائل الأمنية الأساسية. إن أفضل العقول في عصرنا ما فتئت تعمل عملا طويلا وشاقا من أجل التعامل مع الألفاظ العسكرية والسياسية والأخلاقية التي أثارها ومن أجل وضع معايير قانونية وسياسية تستهدف ايجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

في السنوات الأخيرة اتخذت خطوات مثيرة للاهتمام وبعيدة الأثر، بل تاريخية، من أجل عكس اتجاه سباق التسلح النووي. ولا بد من الاعتراف بهذا التحسن الكبير لكنني في هذه الجلسة سأركز على استعراض

خاصة في برامج جمع المعلومات والتدريب المتصلة بإزالة الألغام وفي تسهيل القيام بعمليات إزالة الألغام.

وفي اطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، يشعر أعضاء الاتحاد الأوروبي بالقلق الكبير ازاء استحداث نظم جديدة للأسلحة التقليدية وهم على استعداد لدراسة مقترحات لتنظيمها.

إن المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي تنص على ازالة ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ نظام للأسلحة التقليدية في موعد غايته ١٩٩٥، تشكل حجر الزاوية في نظام الأمن الأوروبي وتعتبر مثالا ناجحا لنزع السلاح الاقليمي. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالتنفيذ الكامل للمعاهدة ويرى أن قمة بودابست لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ينبغي أن تهدف الى إعادة التأكيد على هذا الالتزام. وإن التنفيذ الكامل لهذه المعاهدة سيمكن المؤتمر من إحراز المزيد من التقدم في مجال تحديد الأسلحة.

ونعلق أيضا أهمية كبيرة على معاهدة السموات المفتوحة، التي تشكل في رأينا تدبيرا فريدا لبناء الثقة وسنواصل العمل من أجل دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر.

إن المناخ الدولي الجديد يمثل فرصة وتحديا معا. إنه أيضا تحد لاستعدادنا لتنظيم المناقشات المناسبة بشأن مشاكل نزع السلاح والأمن، في الحاضر والمستقبل معا، ووضع نهج عملية لها. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية فائقة على إجراء توسيع كبير في عضوية مؤتمر نزع السلاح في جنيف، خاصة في الوقت الذي تجري فيه مفاوضات مستفيضة بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. ونأسف لأنه لم يتسن حتى الآن التوصل الى توافق في الآراء بشأن هذا التوسيع في عضوية مؤتمر نزع السلاح. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستبذل جهودا دؤوبة لتحقيق هدفها المتمثل في إجراء توسيع كبير في عضوية المؤتمر. ويرى الاتحاد الأوروبي أن أفضل الحلول العملية هو أن تقبل، دون إبطاء، طلبات العضوية التي تقدمت بها جميع البلدان.

إن الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والأربعين، اتخذت بالإجماع قرارا بشأن ترشيد أعمال اللجنة الأولى، وذلك بناء على مبادرة الاتحاد الأوروبي. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، تم هذا القرار مقرر الجمعية العامة

ما لا نهاية والتنفيذ المعزز للمادتين الرابعة والسادسة، وكذلك بالتزامات عدم الانتشار النووي الواردة في المواد الأولى والثانية والثالثة. إن مؤتمر عام ١٩٩٥ سيتيح لنا الفرصة لتعزيز عمل وفعالية المعاهدة وصقلها الصقل العملي اللازم للإبقاء على آلياتها فعالة وعلى دفاعاتها ضد الانتشار النووي منيعة.

ونرحب بالانضمام المتواتر للأعضاء الجدد، مما يؤكد أنه لم يبق خارج إطار المعاهدة سوى حفنة من الدول. كذلك نرحب استراليا بإعلانات كوبا الأخيرة عن نيتها الانضمام إلى معاهدة تلاتيلوكو وتطبيقها، الأمر الذي يدعم الالتزام العميق لمنطقة أمريكا اللاتينية بعدم الانتشار النووي. ونرحب أيضا بالجهود الرائعة الدؤوبة للبلدان الأفريقية من أجل الاتفاق على جعل القارة الأفريقية منطقة خالية من الأسلحة النووية.

إننا نشي بحرارة على المثل الذي ضربه الذين انضموا إلى معاهدة عدم الانتشار في السنة الماضية ونناشد الذين ما زالوا يعملون على الانتهاء من إجراءات الانضمام أو الإجراءات المتبقية من اتفاقات الضمانات أن يختتموها بسرعة.

وما فتئنا نشعر بقلق عميق، لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زالت عشية انعقاد مؤتمر ١٩٩٥ في حالة عدم امتثال للالتزامات الضمانات التي تنص عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالرغم من أن الوكالة والمجتمع الدولي بذلا غاية الجهد لمعالجة الحالة. وإننا نناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحترم وأن تنفذ تنفيذا تاما التعهدات الصارمة المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار التي انضمت إليها بملء ارادتها. ونتطلع إلى الجمعية العامة كي تقدم دلالة قاطعة على دعم المجتمع الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تطبيقها غير المتحيز لتدابير التحقق التي قبلتها جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وفي توقعها الثابت بالعودة على وجه السرعة إلى الامتثال.

وتشعر استراليا بالابتهاج لأن القرار التاريخي الذي حظي في العام الماضي بتوافق الآراء بشأن معاهدة الحظر الشامل على التجارب، دفع مؤتمر نزع السلاح للبدء فورا بالمفاوضات في ١٩٩٤ وتمكن من أن يقدم لهذه اللجنة نصا يجري تطويره يمثل عملا هاما ومكثفا. والنص شامل من حيث نطاقه. وهذه نتيجة ايجابية لمفاوضات استمرت ما يقرب من ٢٦ أسبوعا، وإننا نقر بالاسهامات النشطة والايجابية للدول الحائزة للأسلحة

الحالة الراهنة لعناصر الأمن النووي العالمي المتعددة الأطراف من حيث انطباقها علينا جميعا.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أثبتت أنها كانت، ولا تزال، أهم نظام فعال للأمن العالمي سار في الوقت الحالي. وعلى مدى ربع القرن الماضي، وفرت للمجتمع الدولي خط الدفاع الأول ضد انتشار الأسلحة النووية والدعم المأمونة للتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتجارة النووية على السواء. وبهذا فإن المعاهدة تسهم اسهاما حيويا في الأمن الدولي والتجارة النووية والتعاون النووي.

وتضم معاهدة عدم الانتشار في متنها الالتزام الوحيد من جانب الدول الخمس الحائزة على الأسلحة النووية بإتمام نزع السلاح النووي. وبإزالة العوائق التي فرضتها الحرب الباردة، يجري تحقيق تقدم رائع ملموس. إن مؤتمر الاستعراض المقرر عقده في العام المقبل يتيح لنا الفرصة لضمان استمرار منافع المعاهدة إلى الأبد. وتؤمن حكومة استراليا ايمانا راسخا بأننا ينبغي أن نغتنم هذه الفرصة بشكل حاسم حتى نصوغ عالما يمكن أن يتحقق فيه التزامنا المشترك بعدم الانتشار النووي وبالعالم خال من الأسلحة النووية. وإن تمديد المعاهدة إلى ما لا نهاية من شأنه تهيئة بيئة تتعاضم فيها الضغوط من أجل استمرار نزع السلاح النووي، ويمكن فيها الحيلولة دون الانتشار النووي، والحفاظ على التجارة والتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ويمكن فيها أن يتحقق على أفضل وجه هدف القبول العالمي للمعايير الواردة في المعاهدة.

لذلك فإن العديد من الدول الأطراف، مثل استراليا، تعهدت علنا بالتماس هذا التمديد وعبرت عن هذا في بياناتها في المناقشة العامة في الجلسات العامة للجمعية. ونحن في منطقتنا رحبنا بتبني محفل جنوب المحيط الهادئ هذا الهدف وانضمامنا إليه في ذلك في اجتماعه السنوي في بريسيبن.

ونتوقع من جميع الدول الأطراف أن تقوم في مؤتمر عام ١٩٩٥ عن طيب خاطر وبإخلاص بإعادة تأكيد التزامها إلى ما لا نهاية بالمعاهدة وتنفيذها تنفيذا فعالا غير مشروط من جميع جوانبها. وهذا، بالنسبة لاستراليا، يعني التزاما تاما مخلصا وفعالا بمبادئ نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، على النحو الوارد في المعاهدة. ونحن بداهة ملتزمون بالتمديد إلى

إن الضمانات الأمنية - سواء الإيجابية أو السلبية - تظل ذات أهمية في عالم ما بعد الحرب الباردة حيث ما زالت الأسلحة النووية تشكل إحدى حقائق الحياة وحيث المذاهب المتعلقة باستخدام الأسلحة النووية تخضع للتمحيص المتجدد. وتقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة عن الاضطلاع بالقيادة وتوفير الاستجابة الموثوقة للأمال المعقولة التي يعقدها المجتمع الدولي، الذي سبق لأغلبه الساحة أن قدمت ضمانات بعدم شن عدوان نووي عن طريق معاهدة عدم الانتشار واتفاقات منع الانتشار المشابهة. ويرى وفدي أن هذه المسؤولية تتطلب تطوير ترتيبات تتعلق بالضمانات الأمنية تكون ملزمة وتمثل تقدما هاما ينطوي على "قيمة مضافة" الى الضمانات المقدمة من جانب واحد القائمة.

ونعتقد أن من الممكن استصدار قرار من مجلس الأمن لوضع قاعدة قانونية شاملة تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في معاهدة عدم الانتشار أو في الاتفاقات المتعددة الأطراف المشابهة لعدم الانتشار، والتي تلتزم بالنطاق الكامل للضمانات النووية التي تضطلع بالتحقق في الامتثال لهذه الاتفاقات. وهذا القرار، في حال صدوره، سيكون نافذا فورا وشاملا ويمكن أن يحظى بمركز قانوني دولي شبيه بمعاهدة متعددة الأطراف، إذا صيغ على نحو يجسد العزم على الزام أعضاء مجلس الأمن وغيرهم من أعضاء الأمم المتحدة بالاستناد الى السلطة التي منحها ميثاق الأمم المتحدة للمجلس. ويمكن للقرار أن يوفر ضمانات أمنية مستحدثة وأكثر ايجابية، مع الاعتراف بأهمية أن تشعر بعض المناطق بالثقة من أن مجلس الأمن والأعضاء الدائمين فيه خصوصا، سيتصرفون على نحو حازم في حال شن عدوان نووي أو التهديد بشن هذا العدوان. ففي منطقة المحيط الهادئ يمكن استكمال هذه الخطوات على نحو مفيد بانضمام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الى بروتوكولات معاهدة راروتونفا ذات الصلة، تمشيا مع الضمانات المقدمة في حالات مماثلة للمناطق الأخرى.

لقد تشجع وفد بلدي كثيرا بانجازنا المشترك في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة في العام المنصرم بتحقيق توافق الآراء للمرة الأولى حول ضرورة التفاوض بشأن معاهدة غير تمييزية، متعددة الأطراف، ويمكن التحقق منها دوليا وفعليا، تحظر انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي الأخرى. فوقف

النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء، في المفاوضات.

وبعد قول ذلك، من الواضح أن عملا هاما ما زال ينبغي القيام به. ولئن كانت استراليا لا تفرض التقيد بمواعيد نهائية، فإنها ستسعى الى تقديم نص في بداية ١٩٩٥، يكون شاملا في نطاقه ومتماسكا في هيكله وتكون امكانية ابرامه قريبة الى حد معقول، حتى وإن لم يكن قد اكتمل بشكل نهائي. ولكي يكون النص موثوقا نرى أنه ينبغي في تلك المرحلة أن يبين وأن يتضمن قدرا من التقارب السياسي بشأن المسائل الهامة، وأن يدل على التزام واضح من جانب جميع المفاوضين بالاستمرار في المفاوضات من أجل التوصل الى إبرام الاتفاقية في الوقت المناسب في المستقبل القريب.

وفدي، بتأييده وتشجيعه الاضطلاع بجهود تفاوضي مكثف، يسعده مرة أخرى أن ينضم الى وفدي المكسيك ونيوزيلندا في الترويج للقرار، الذي نأمل أن توضح اللجنة فيه الأولوية العليا التي يوليها المجتمع الدولي للمفاوضات. ونحن لا نطالب باتباع نهج متسرع، أو غير متأن، أو سطحي ازاء هذه المفاوضات، وإنما ببذل جهد مدروس ومنظم ومتضافر لسد الثغرات المتبقية في جهودنا. ولن يغفر لنا أحد إذا ضيعنا الفرصة التي أتاحتها لنا نهاية الحرب الباردة والإجماع على حظر التجارب وتقيد إجراء التجارب الذي دللت عليه معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية. فهذه الفرصة تسمح لنا بتحقيق نزع السلاح الذي سعيينا اليه طويلا وجني الفوائد المتأتية عن عدم الانتشار نتيجة الحظر الشامل على التجارب.

وفي هذا السياق، أعربت استراليا بصورة خاصة عن خيبة أمل بشأن استمرار إجراء التجارب الصينية، والتي أدانها الوزراء الاستراليون. وتعارض استراليا معارضة مطلقة إجراء التجارب النووية والاشترك في سباق التسليح النووي الذي ينطوي عليه هذا بالضرورة. ونرى أن من الأساسي ممارسة أقصى درجات ضبط النفس من جانب الدول في مجال إجراء التجارب، مع بلوغ المفاوضات مرحلة حاسمة في ١٩٩٥. وإن استمرار الصين في إجراء التجارب لا يتماشى مع المناخ الإيجابي للمفاوضات ولا يتوافق بسهولة مع تأييدها المبدئي لنزع السلاح النووي أو مع التزامها بالتفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل بحلول ١٩٩٦.

تحقيق أمنية المجتمع الدولي المعرب عنها في تحقيق نزع السلاح الكيميائي مما يعزز الأمن العالمي. ومن شأن التنفيذ الفعال للاتفاقية أن يساعد على تسهيل التجارة والتنمية في المجال الكيميائي، وهذا اهتمام أساسي تتشاطرهُ استراليا مع بقية الدول الأخرى المحتمل أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية.

إن انتشار الطاعون الرئوي الذي أصاب الهند مؤخراً وحظي بتغطية إعلامية واسعة أكد على نحو مثير درجة الترابط فيما بين مجتمعنا العالمي - وخصوصاً البلدان النامية - الذي ما زال عرضة لفتك الأمراض المعدية التي تقع بصورة طبيعية. وما هو أكثر إثارة للرعب شبح الأسلحة البيولوجية، الذي سيظل ملازماً لنا ما دامت اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ تفتقر إلى نظام موثوق وفعال للتحقق.

لقد اختتم المؤتمر الخاص للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بالاتفاق على ولاية لعمل مستمر تسمح بالتفاوض بشأن امتثال ملزم قانوناً وترتيبات تحقق قدرة على سد هذه الفجوة. ولسوء الحظ، إن الاتفاق لم يتحقق بسهولة. وكان الدرس واضحاً: سيكون علينا أن نعمل بجهد لتعزيز وتركيز العمل السياسي الدولي المطلوب إذا أردنا أن نتصدى لتحديات الأسلحة البيولوجية بطريقة أكثر فعالية. وإذ نستعد لدخول قرن جديد، من الواجب علينا أن نسعى إلى ضمان ألا يهدد صندوق العجائب هذا المليء بالشعور مستقبلنا المشترك بعد الآن.

إن الشفافية في التسليح عنصر أساسي في الجهود الرامية إلى خفض الريبة وسوء التقدير في مناخ الأمن، ومكون هام من مكونات الأمن التعاوني الذي ينادي به وزير خارجية استراليا. وقد تحققت خطوة هامة نحو مزيد من الشفافية عن طريق إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وبينما تأسف استراليا لأن فريق الخبراء الذي انشئ مؤخراً لم يتمكن من التوصل إلى توافق آراء لتوسيع الصندوق بما يتجاوز النقل، من المهم تعزيز هذه الممارسة الدولية المبدئية في شفافية الأسلحة التقليدية بالسعي إلى ضمان الاشتراك العالمي.

والجهود الإقليمية في مجال الشفافية هذا - أكثر من غيره من المجالات - تكمل التدابير العالمية. فتلك الجهود تشكل وسيلة هامة لتناول سياق الأمن الإقليمي المحدد. وقد اتخذت منطقة آسيا - المحيط الهادئ هذا العام خطوة هامة إلى الأمام فيما يتعلق بالأمن التعاوني

انتاج مزيد من المادة الانشطارية لأغراض التفجير - وهي المادة الأولية الأساسية لصناعة الأسلحة النووية - هدف من أهداف نزع السلاح أيدته استراليا طوال سنوات عديدة. وتطبيق هذا الوقف سيقلل من امكانيات أي استئناف في المستقبل لسباق تسلح نووي لا ضابط له وللانتشار النووي. وسيمكن الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك القلة القليلة من الدول التي لا تطبق ضمانات نووية على نطاق كامل من الانضمام بالتزامات مؤكدة تقرها وتطبقها فعلاً الأغلبية العظمى من المجتمع الدولي.

إن انتهاء الحرب الباردة ورغبة الدول الحائزة للأسلحة النووية في وقف إحدى التقنيات الأساسية للانتشار النووي جعلتا التوقف في نهاية المطاف في متناول أيدينا. ولذلك شعرنا بخيبة أمل مضاعفة لأن دولة أو دولتين من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وجدت أن من المستحيل عليها أن تلتزم نفسها بالمفاوضات التي طالب بها المجتمع الدولي برمته في الخريف الماضي على أساس حرص على عدم المساس بوضع أية دولة. ونحن على ثقة بأن هذه اللجنة ستقدم الدليل مجدداً على جدية هدفها بشأن المسألة وستتبنى نهج الإجماع الضروري.

والجهد الذي يبذل لضمان إزالة أسلحة الدمار الشامل الأخرى يسير قدماً وينبغي أن يظل يتلقى أقوى أنواع الدعم من جانب المجتمع الدولي. وترحب استراليا بالوتيرة الجيدة التي يسير عليها العمل في لاهاي من أجل تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وازدياد عدد التصديقات للتوقيع عليها الآن حيث أن الدول الأطراف تعمل على الانتهاء من الاجراءات التحضيرية المحلية المطلوبة لتضطلع بالتزاماتها الدولية. وتعالج أفرقة الخبراء بطريقة منهجية مجموعة التفاصيل التي ينطوي عليها تنفيذ الاتفاقية، ونحن نشعر بالسرور إذ نلاحظ أن بناء المؤسسات التي تنص عليها الاتفاقية يمضي على نحو مرض.

لقد أودعت استراليا صك تصديقها على الاتفاقية في أيار/مايو ١٩٩٤. ويحث وفد بلدي الدول الأخرى الموقعة على الاتفاقية أن تتقدم بسرعة نحو التصديق والتنفيذ، وخصوصاً الدول التي ما زالت تمتلك أسلحة كيميائية. وإننا نتطلع إلى الولايات المتحدة وروسيا كي توفرا في هذا المسعى نفس الزعامة الملتزمة التي دلتت عليها كل منهما أثناء المفاوضات، اعترافاً بأهمية ترتبتهما الثنائية لتدمير الأسلحة الكيميائية بالنسبة لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتطلع استراليا إلى بدء نفاذ الاتفاقية في وقت مبكر ليتسنى

بالاشتراك النشط للدول غير الأعضاء في أعمال مؤتمر نزع السلاح .

السيد ستيوارد (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي الامتياز الخاص أن أتمكن اليوم، بعد غياب قهري عن اللجنة لسنوات عديدة، من تقديم تهنيتي إليكم، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم لمنصبكم المسؤول، وتهنئة نائب الرئيس، من النمسا واليابان. ووفد بلدي يدرك تماما قدر التفاني والخبرة المطلوبة لتوجيه مداورات هذه اللجنة بطريقة بناءة بما يعود بالنفع على نزع السلاح والسلم العالمي. ووفدي يعرب عن تعاونه التام ويرى أنه في ضوء الظروف الخاصة الحالية، قد تهتم اللجنة بمعرفة مواقف حكومة جنوب افريقيا بشأن البنود المطروحة للنظر فيها الآن.

لقد التزمت حكومة الوحدة الوطنية لجنوب افريقيا بسياسة لعدم الانتشار وتحديد الأسلحة تغطي جميع أسلحة الدمار الشامل، وتمتد للوفاء بشواغلنا بشأن انتشار الأسلحة التقليدية. ولتنفيذ هذه العملية، تقوم جنوب افريقيا باتخاذ خطوات موضوعية عديدة. وننوي أن نكون حائزين مسؤولين للتكنولوجيات المتقدمة.

إننا نشعر بالامتنان لأنه جرى تطبيع وضعنا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونتطلع إلى العمل بشكل بناء في مجلس المحافظين.

لقد أصبحت جنوب افريقيا دولة عضوا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩١، وأبرمت اتفاقا للضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد ذلك بوقت قصير. وأصبحنا عضوا في لجنة "زانفر" في عام ١٩٩٣. وفي ذلك الوقت بدأنا الاشتراك في أعمال فريق الخبراء المكلف من قبل الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، بإنهاء صياغة معاهدة أو اتفاقية بشأن جعل افريقيا منطقة خالية من السلاح النووي. ونؤيد بكل حماس عمل فريق الخبراء والمشروع الذي وضعه.

وفي هذا الشأن، يسرني أن يكون في مقدوري أن أعرض على اللجنة وعلى السلطات المعنية، للنظر، تعيين جنوب افريقيا لتكون مقر اللجنة الافريقية للطاقة النووية بمجرد إنشائها.

إن جنوب افريقيا تؤيد العضوية العالمية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتدعو جميع الدول

بالاجتماع الافتتاحي للمحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، الذي عقد في بانكوك يوم ٢٥ تموز/يوليه. ومن بين المقترحات التي ستخضع لمزيد من الدراسة قبل الاجتماع الثاني في عام ١٩٩٥، عدد من تدابير بناء الثقة ذات الصلة بالدفاع، وكثير منها يقوم على مبدأ الشفافية، وكلها موضوعة وفقا لمتطلبات المنطقة المحددة.

لقد بدأ عمل هام هذا العام في فريق الخبراء المعني باتفاقية عام ١٩٨١ بشأن حظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة، واستراليا تحبذ ضرورة أن يطبق البروتوكول الثاني الملحق بتلك الاتفاقية، الذي يتناول الألغام البرية، على الصراعات غير الدولية، فضلا عن الصراعات الدولية. وترى استراليا أن الألغام ينبغي ألا تصدر إلى الدول غير الأعضاء في البروتوكول الثاني. وإننا نؤمن بأن من الحيوي أيضا أن تكون الألغام المضادة للأفراد، مستقبلا، قابلة للكشف عنها، وأن تشتمل على آلية للتدمير الذاتي لضمان ألا تبقى تلك الألغام غير منفجرة بعد انتهاء الأعمال العسكرية، مهددة أرواح المدنيين وسلامتهم. وهذه حمايات مفيدة للقوات المسلحة أيضا، وينبغي أن تطبق سواء كان زرع اللغم يتم من بُعد أو يدويا.

يجب أن نسعى إلى إيجاد حلول عملية مباشرة للأهوال التي تمثلها ملايين الألغام المتروكة في بلدان مثل كمبوديا، وأفغانستان، وموزامبيق. وقد وفرت استراليا أفرقة لإزالة الألغام في هذه البلدان الثلاثة جميعا، ولكن على المدى البعيد نعتقد أن الحل الوحيد هو وضع معايير دولية واسعة وفقا للخطوط العملية الممكنة التحقيق التي نحبذها.

تقوم حاجة كبيرة إلى العمل بشأن الألغام البرية، وإن اهتمام الدول والشعوب الحقيقي يوفّر فرصة لتعزيز الاتفاقية وتوسيع الانضمام إليها. وحكومة بلادي تحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أو تصدق عليها على أن تشارك في هذا العمل.

أخيرا، اسمحوا لي بأن أقول إننا نشعر بخيبة أمل لأن مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح لا تزال دون حل رغم القدر الهائل من الطاقة والإبداع الذي وضع لإيجاد حل لهذه المسألة. وفيما يتعلق بالمسائل الجوهرية، يجب على المؤتمر أن يستجيب لتوقعات المجتمع الدولي بالنسبة إلى تعزيز الطابع التمثيلي للمؤتمر عن طريق توسيع العضوية. وفي الوقت نفسه، نرحب

يمكن جنوب افريقيا، ودولا أخرى، من القيام بالدور المفيد الذي نعتقد أننا قادرون على القيام به.

إن دول العالم، بالتزامها التام بتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار على نطاق عالمي، يمكنها أن تسهم في إنهاء وبال الحرب وتخصيص الموارد الهائلة للتسلح التي من الأفضل أن تستخدم لتنمية عالمنا ورفع مستوى شعوبنا، ولخدمة ما قد يكون أهم حق بين حقوق الانسان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة بعد ذلك لرئيس هيئة نزع السلاح ليقوم بعرض تقرير الهيئة (A/49/42).

السيد مونغبي (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وإنني على ثقة بأن موهبتكم والتزامكم سيفضيان إلى النجاح في أعمالنا. ونتقدم بالتهانئ أيضاً إلى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين.

ولا يفوتني أن أشيد برئيس اللجنة للعام الماضي، السفير الألماني أدولف ريتز فون واغنز، الذي أدار أعمالنا في الدورة الثامنة والأربعين باقتدار وبراعة، والذي عمل، بجهد كبير، على ترشيد أعمال اللجنة.

ويشرفني أن أقوم بعرض تقرير هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٤، وهي الهيئة التي رأسها. فالتقرير (A/49/42) يتضمن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدورة التنظيمية للهيئة وفي دورتها الموضوعية التي انعقدت في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ١٩٩٤.

وقد تضمن جدول أعمال الدورة الموضوعية للهيئة لعام ١٩٩٤ ثلاثة بنود كانت أولاً موضوعاً لتبادل عام للآراء في جلسة عامة، ومن ثم محل نقاش متعمق في ثلاثة أفرقة عاملة. وكان البند المعنون "عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية" البند الأول؛ وقد نظر فيه الفريق العامل الأول برئاسة السفير الأوكراني فولوديمير د. خاندوغي. وكان البند الثاني "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة"؛ وقد نظر فيه الفريق العامل الثاني برئاسة السفيرة الكندية بيغي ميسون. والبند الثالث كان "نقل الأسلحة على

التي لم تشارك في المعاهدة بعد إلى أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن. وجنوب افريقيا، باعتبارها البلد الأول الذي قام بطريقة انفرادية وطوعية بإلغاء برنامج قائم للأسلحة النووية، توجه هذا النداء بالتحديد إلى الدول المسماة دول "العتبة"، التي كانت جنوب افريقيا يوماً ما بينها. وقد أظهرت خبرة جنوب افريقيا أن أي سياسة للشفاافية التامة لها فوائد جمة، وفي الحقيقة، تزيد أمن أي بلد.

في عام ١٩٩٣ أصبحت جنوب افريقيا موقعة أيضاً على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واستضفنا مؤخراً حلقة دراسية اقليمية افريقية بشأن التنفيذ الوطني للاتفاقية، حضرتها ٣٩ دولة افريقية.

إننا دولة عضو في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وخلال عام ١٩٩٣ قدمت جنوب افريقيا لأول مرة إلى الأمين العام تقريراً عن تدابير بناء الثقة، وهي تعد إعلاناً أكثر تفصيلاً. وبينما يجري العمل لوضع نظام تدابير بناء الثقة لهذه المعاهدة، ندعو جميع الدول إلى المشاركة في تدابير الأمم المتحدة لبناء الثقة. لقد شارك خبراءنا في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المخصص المعني بالتحقق، وكنا من بين البلدان التي دعت إلى عقد مؤتمر خاص للدول الأطراف في الاتفاقية في عام ١٩٩٥ للنظر في التدابير التي وضعها الفريق المذكور. وستواصل جنوب افريقيا الاشتراك في هذا المسعى.

وشواغلنا تمتد أيضاً إلى انتشار الأسلحة التقليدية. وجنوب افريقيا، شأنها شأن معظم الدول الأعضاء، تلاحظ باستياء الآثار المروعة التي يرتبها استخدام الألغام البرية على السكان المدنيين. واستجابة لنداء الأمم المتحدة الموجه إلى الدول لفرض وقف مؤقت على تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد، أعلننا وقفنا مؤقتاً على تسويق جميع أنواع الألغام ونقلها وتصديرها دولياً. وأعتقد أن هذا يضع جنوب افريقيا في مقدمة دول العالم في هذا المجال.

ويسرني أيضاً أن أسجل أن مجلس وزراء جنوب افريقيا قرر مؤخراً أن تصبح جنوب افريقيا طرفاً في اتفاقية حظر وتقييد استخدام أنواع معينة من الأسلحة التقليدية.

وجنوب افريقيا تتطلع إلى حل المشكلة الأخيرة المتبقية أمام توسيع مؤتمر نزع السلاح. فهذا من شأنه أن

أوجه المسألة بغرض وضع الأساس لمراقبة جميع أصناف هذه الأسلحة المسؤولة عن هذه المعاناة.

ثمة ورقة عمل من رئيس الفريق العامل الثالث مرفقة بتقرير الهيئة، تركز على الآراء الأولية للوفود وليست ملزمة، ولكنها يمكن أن تستخدم كأساس للمداولات في المستقبل. وتقترح ورقة العمل ما يلي: إن مراقبة النقل غير المشروع للأسلحة والمعدات العسكرية بجميع أنواعها مرتبطة بحياسة الأسلحة من جانب أشخاص غير مأذون لهم، مثلما هي مرتبطة بالاستغلال والتسليم؛ وأن تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة، ضروري لهذا الغرض؛ واننا يجب أن ننظر، على سبيل المثال، في إنشاء سجل مؤسسي محوسب للأسلحة المفقودة أو المسروقة، بغرض التصدي سريعا لأي شخص يحاول تسجيلها أو بيعها.

وعلى الرغم من النشاط الكبير الذي بذلته الوفود، فإن الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح، التي يقوم عملها على توافق الآراء، لم تنجح في وضع المبادئ التوجيهية والتوصيات المتوقعة بشأن البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال. ولقد اقترحت بعض الوفود، وهي مصابة بخيبة أمل وليس بالإحباط، التخلي عن مبدأ توافق الآراء. والوفود بصورة عامة واضحة في رأيها بأن الهيئة هيئة تداولية متخصصة هامة داخل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وهي تأمل في أن تتمكن الهيئة، بإرادة سياسية من جانب جميع الأعضاء، من التوصل إلى نتائج موضوعية بشأن البنود المعروضة عليها والمهمة للسلم والأمن العالميين.

وفي سياق الأنشطة العادية للهيئة، حان الوقت - قبل الدورة التنظيمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ - لا للتفكير في المكتب لعام ١٩٩٥ فحسب، الذي ستذهب رئاسته إلى مجموعة الدول الآسيوية، بل أيضا في جدول الأعمال الجديد للدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥. وبدون الحكم مسبقا على اختيارنا للبند الجديد، أود أن أذكر بأن الجمعية لاحظت في القرار ٥٤/٤٧ ألف تأييد الاقتراح بإدراج بند معنون "مبادئ توجيهية عامة لعدم الانتشار، مع التأكيد بوجه خاص على أسلحة الدمار الشامل".

وثمة بند آخر ذو صلة قد يستحق الانتباه يتعلق بتنفيذ إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح. وبما أننا بلغنا من العقد منتصف الطريق، فإن النظر في هذا

الصعيد الدولي؛ وقد جرت مناقشته في الفريق العامل الثالث برئاسة السفير الكولومبي لويس فيرناندو خاراميو.

وسأوجز للجنة نتائج المداولات المكثفة التي أجرتها الهيئة. لم تتمكن هيئة نزع السلاح من اختتام عملها بشأن البند المتعلق بنزع السلاح النووي. وكان يتعين اختتام النظر في البند هذا العام، ولكن بتوصية من الفريق العامل الأول سيدرج مرة أخرى في جدول أعمال الهيئة، ليس بسبب تعقيد فحسب، بل أيضا بسبب المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح حول جوانب معينة من نزع السلاح النووي وبسبب المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولقد اختتم الفريق العامل الثاني أعماله بشأن دور العلم والتكنولوجيا، ولكنه لم يتوصل إلى توافق في الآراء على نص يتضمن المبادئ التوجيهية والتوصيات فيما يتعلق بالخلاف على الفقرة المتصلة بنقل التكنولوجيا العالية للأغراض السلمية مع التطبيقات المزودة - العسكرية والمدنية - في إطار الاتفاقات القائمة التي ينبغي التقيد بها على أوسع نطاق ممكن. ومن الأهمية ملاحظة أن هذا الخلاف نشأ عن تباين الآراء حول معاهدة عدم الانتشار. فهي كاملة في نظر البعض، وتمييزية في نظر البعض الآخر. لذلك تقرر أن توقف الهيئة نظرها في هذا البند الذي كان محل مداولات للسنة الرابعة.

وكما اتفق عليه في الدورة التنظيمية، فإن البند المتعلق بنقل الأسلحة على الصعيد الدولي الذي أدرج في جدول الأعمال أبقى تماما في إطار قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦، الذي أعرب عن رأي مفاده أن تسوية هذه المشكلة ستسهم في صون السلم والأمن الدوليين، وفي التخفيف من حدة التوترات، الأمر الذي يعزز نزع السلاح والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ولكن بسبب اتساع هذا الموضوع، لم يتسن حسم كل الخلافات على النهج الذي ينبغي اعتماده. فقد شعرت بعض الوفود أن المناقشة يمكن أن تقتصر على النقل غير المشروع الذي يمكن تعريفه بأنه الاتجار بالأسلحة الذي ينطوي على التهرب من مراقبة السلطات الوطنية والدولية. ومن جانب آخر، أرادت وفود أخرى تناول جميع جوانب المسألة، مع التركيز بوجه خاص على الاتجار غير المشروع، باعتبار أن بعض جوانب هذه المسألة هي الآن قيد نظر مؤتمر نزع السلاح وفريق الخبراء المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وعلاوة على ذلك رأيت مجموعة ثالثة من الوفود أنه ينبغي تغطية جميع

التي لم نتمكن من تحقيقها في ميدان نزع السلاح لعدة عقود.

والبرازيل كبلد يقع في إحدى مناطق العالم المنزوعة السلاح الى حد بعيد، فإنها على استعداد للإسهام في الجهود الدولية المصممة الجديدة التي ترمي الى اعتماد تدابير فعالة في ميدان اختصاص هذه اللجنة. وعلى الرغم من أن التحديات لا تزال كبيرة فإننا نعتقد أن كل أمة يمكنها أن تضطلع بدور هام في بناء احساس متجدد بالأهداف المرجوة، مع الاعتراف في نفس الوقت بأن الدول التي تمتلك ترسانات ضخمة والتي يمكن أن يكون لأعمالها أثر كبير في ميدان نزع السلاح، تتحمل مسؤوليات خاصة.

أدى انخفاض حدة التوتر بين الدول الكبرى في السنوات القليلة الماضية الى توفير ظروف مؤاتية للسعي الى تحقيق هدفنا المتمثل في انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وفي هذا الصدد ترى حكومتي أن هذه اللجنة ينبغي أن تركز اهتمامها على ثلاثة مجالات أساسية عريضة هي: عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، والشفافية في مجال التسليح، ونشر العلم والتكنولوجيا للأغراض السلمية. إن العمل بشأن هذه القضايا يمكن أن يوفر الدعائم اللازمة لبناء السلم على أسس أكثر عدالة وأطول أمداً.

وينبغي أن تظل مسألة القضاء على الأسلحة النووية على رأس جدول أعمالنا. فلا تزال توجد في العالم أسلحة نووية تكفي لتدمير الحياة على هذا الكوكب عدة مرات وقد بينت الأحداث الأخيرة أن انتشار الأسلحة النووية لا يزال يمثل تهديداً حقيقياً ممكناً ما دامت أسلحة الدمار الشامل موجودة وما دامت المعادلات الرياضية لصنعها متوفرة. وبغية القضاء على خطر انتشار الأسلحة النووية لا يوجد بديل سوى تدمير جميع الأسلحة النووية الموجودة. وفي هذا الصدد ترى البرازيل أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع نظاماً شاملاً يحظر عدم الانتشار ويحرم تحريماً كاملاً جميع أسلحة الدمار الشامل على أساس عادل وغير تمييزي ومقبول عالمياً.

إن إسهام أمريكا اللاتينية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يعطيها الحق في أن تتكلم باعتدال عن هذا الموضوع. وكما ذكر وزير خارجية بلدي، سعادة السيد سيلسو أموري، في المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة،

البنء في عام ١٩٩٥ سيمكننا من وضع أولوياتنا بشأن نزع السلاح المتعدد الأطراف للسنوات الخمس المقبلة.

وإن أعضاء مكتب هيئة نزع السلاح سيقدّمون قريباً مشروع قرار بشأن تقرير اللجنة الى الجمعية العامة، وهم يرحبون بأية تعليقات أو اقتراحات قد تيسر اعتماده بتوافق الآراء.

أود أن أكرر الإعراب عن اقتناعي بأننا بتحديدنا النقاط والتدابير التي تخدم المصلحة الجماعية يمكننا أن نضمن الأمن للجميع، ويتضمن هذا نزع السلاح باعتباره عملية سياسية تتحرك الى الأمام عن طريق المفاوضات والإقناع.

ختاماً أود أن أشيد بجميع الذين ساهموا بطريقة أو بأخرى في الأداء السلس للهيئة خلال فترة رئاستي. وأود بصفة خاصة أن أتوجه بالشكر الى جميع الوفود على رغبتها الدائمة في التعاون، وإلى زملائي في المكتب لتواجدهم الدائم معي، وإلى رؤساء الأفرقة العاملة على ثباتهم في العزم، وإلى مركز شؤون نزع السلاح الذي زاوّل أعماله بكفاءة، تحت القيادة الدينامية للسيد دافينيتش، وإلى أمانة الهيئة المتفانية في العمل تحت القيادة الماهرة لصديقي السيد لن، وأخيراً الى موظفي خدمات المؤتمرات على صبرهم وجلدهم.

السيد فالتي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أود في البداية أن أقدم لكم سيدي الرئيس التهاني الحارة من وفد البرازيل بمناسبة انتخابكم. فمما يبعث على ارتياحنا بوجه خاص أن نرى دبلوماسياً مؤهلاً وبارعاً من أمة شقيقة هي اكوادور يتولى مسؤولية عملنا في هذه اللجنة الهامة للجمعية العامة. أود كذلك أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تهانينا لناثبي الرئيس وللمقرر، ولأتعهد بتقديم المساعدة للجميع.

إذ نقرب من انقضاء نصف قرن على أنشطة الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، نبقى على اقتناع بأن اللجنة الأولى تضطلع بدور أساسي كمحفل عالمي متعدد الأطراف للنظر في بعض القضايا الملحة للغاية لوقتنا الراهن. وعندما يتيح التاريخ فرصاً جديدة لزيادة التضامن بين الأمم، يجب أن نأخذ على عاتقنا التزاماً أقوى بتحقيق النتائج

مبادرة هامة متعددة الأطراف ترمي الى تعزيز الشفافية في التسلح. وقد شاركت البرازيل بنشاط في انشاء السجل وفي تعزيزه وستواصل العمل في هذا الصدد.

بالإضافة الى ذلك نرى أن زيادة تبادل المعلومات بشأن النفقات العسكرية تسهم في تحسين امكانية التنبؤ بالأنشطة العسكرية ومن ثم تعزز الثقة بين الدول على المستويين العالمي والإقليمي.

وبالإضافة الى ما يمكن أن يسمى بـ "الالتزام السلبي" فيما يتعلق بعدم الانتشار و "الالتزام الحيادي" صوب تحقيق مزيد من الشفافية في التسلح، تحبذ البرازيل بشدة إصدار "التزام ايجابي" موجه الى جعل نشر التكنولوجيات ذات الاستخدامات المزدوجة قاصرا على الأغراض السلمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضع مبادئ توجيهية واضحة ومقبولة عالميا لتطبيق ونقل التكنولوجيات الحساسة التي تأخذ في الاعتبار المتطلبات المشروعة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين وتضمن في نفس الوقت الوصول الى ثمار التكنولوجيا العالية من منتجات وخدمات ودراية لاستخدامها في الأغراض السلمية.

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن هناك متسعا لتطوير صلة ايجابية بين نزع السلاح والتنمية عن طريق التعاون العلمي والتكنولوجي. ومن الواضح لنا أن ثمار المساعي البشرية في هذا المجال ينبغي أن تعود بالنفع على البشرية جمعاء، وأن الخبرة التي كانت قد استغلت لأغراض تدميرية يمكن بل يجب توجيهها لتعزيز النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لأعداد متزايدة دوما من الأفراد في جميع أنحاء العالم.

وتأسف البرازيل لأنه خلال الدورة الماضية لهيئة نزع السلاح لم يتسن للوفود التوصل الى توافق آراء نهائي بشأن مشروع المبادئ التوجيهية والتوصيات بشأن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والبياديين الأخرى ذات الصلة. وعلى الرغم من الصعوبات التي صادفها التوصل الى نتائج ناجحة لعمل الهيئة، نرى أن من الممكن - بل من الضروري - توطيد مجالات الاتفاق والتوافق الواسع في الآراء فيها بغية تعزيز متابعة الموضوع في المحافل المختصة، بما فيها هذه اللجنة.

"لقد كانت أمريكا اللاتينية، ولا تزال، أحد عوامل الاستقرار الدولي في عالم مضطرب. وتمثل تقاليدنا القانونية، التي أرسيناها خلال عقود من الجهود المبذولة لتنظيم العلاقات فيما بين الدول الأمريكية، اسهاما جديرا بالاهتمام لصالح المجتمع الدولي. ونشعر، بوصفنا روادا في عملية تعزيز نزع السلاح، بأننا محقون في مطالبة المجتمع الدولي بأسره باتخاذ بوادر في المقابل". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، لدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٤، ص ٥)

لقد اتخذت البرازيل خطوات حاسمة لتعزيز المناخ السلمي الذي ساد أمريكا اللاتينية. ففي بداية هذا العام صدقت حكومة البرازيل على الاتفاق الرباعي الموقع مع الأرجنتين والوكالة الدولية للطاقة الذرية والوكالة المعنية بحساب المواد النووية ورصدها وذلك لإخضاع جميع المرافق النووية في البلدين لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالإضافة الى ذلك صدقت البرازيل على معاهدة ثلاثيولكو وعملت مع آخرين من أجل تطبيقها بالكامل. وعن طريق هذه المبادرات وغيرها أكدنا من جديد التزامنا بأن نمنع على المستوى العالمي، انتشار أسلحة الدمار الشامل بجميع جوانبه وأن نعزز التعاون الدولي في الجزء الذي نعيش فيه من العالم.

ونتابع باهتمام كبير التطورات التي تجري في افريقيا والتي من المرجح أن تجعل قارة أخرى بأكملها خالية من الأسلحة النووية. ويحدونا الأمل في أن يتعزز التعاون الناجح بين الأمم في جنوب الأطلسي بغية المحافظة على هذا المحيط بأكمله للاستخدامات السلمية وذلك عن طريق المبادرة الخاصة بإنشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن الاجتماع الثالث لدول منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي، الذي عقد في برازيليا في أيلول/سبتمبر الماضي، اعتمد بالاجماع إعلانا بشأن نزع السلاح النووي في جنوب الأطلسي.

في العقود الأخيرة بلغ تدفق الأسلحة على الصعيد الدولي مستويات هائلة نتيجة للمنطق الخاطئ للحرب الباردة وما أدى اليه من توترات إقليمية ملازمة. وإننا نؤمن بأن زيادة الشفافية في التسلح يمكن أن تشكل تدبيرا حيويا لبناء الثقة من خلال تقليل، بل وإزالة الريبة بين الدول. وفي هذا السياق يستحق التشغيل الكامل لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الإشادة باعتباره

العسكري، بغية تطوير التدابير اللازمة لتحديد الأسلحة والحد منها.

إن لدينا مصلحة جماعية في تخليص البشرية من الأسلحة النووية، إذ أن مجرد وجودها يشكل خطراً حقيقياً على أمن الجميع. ومن هنا تتأتى الحاجة إلى التخلي عن سياسة الردع النووي، التي ليس من شأنها سوى إدامة التوتر النووي. إن هذه السياسة أصبحت بالية ويرجع ذلك بشكل خاص إلى كون الحالة الدولية الراهنة تفضل التعاون. وهناك، دونما شك، تطورات إيجابية وشيكة الوقوع. وأقصد بوجه خاص إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب واتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية، واتفاق لحماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها.

وننتظر بشغف اختتام المفاوضات التي كانت قد بدأت في مؤتمر نزع السلاح. ونوجه الشكر، بوجه خاص إلى حكومتي أستراليا والسويد لتقدميهما مشروع معاهدة بشأن وقف جميع التجارب النووية. ونحن نؤيد أي معاهدة ذات صبغة عالمية يمكن التحقق بصورة متعددة الأطراف وعلى نحو فعال من تنفيذها.

وتعلق بنن أيضاً أهمية كبيرة على مسألة تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وهذه المسألة ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من عملية ضمان القضاء التام على هذه الأسلحة، لذلك نعتقد أن المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن يسهم في تعزيز هذا النظام. إن زيادة عالمية معاهدة عدم الانتشار شرط لتعزيزها. وهذا يعني انضمام أكبر عدد ممكن من الدول التي تحول الطبيعة التمييزية للمعاهدة بينها وبين الانضمام.

وعلاوة على هذا، ينبغي أن تشمل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرقابة الموضوعية وليس الانتقائية لجميع التكنولوجيا المتطورة ذات الاستخدام المزدوج في المجالين المدني والعسكري، وكذلك الإبلاغ الإلزامي عن محطات الطاقة النووية المدنية المشتبه فيها. وينبغي أيضاً فرض جزاءات على أولئك الذين يلجأون إلى التضليل عمداً. لذلك نعتقد أن هناك ضرورة لتنقيح معاهدة عدم الانتشار وهذا لا يمكن أن يتأتى إلا في سياق التمديد المحدود لمعاهدة عام ١٩٦٨.

والمجالات العريضة الثلاثة التي أوجزتها هي بطبيعة الحال مترابطة وينبغي لنا في مداواتنا أن نراعي على النحو الواجب الصلات القائمة فيما بينها. وينبغي ألا نتغافل عن المنظور الأوسع الذي نجد فيه أن نزع السلاح بدوره، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الديمقراطية والتنمية، من حيث أن نزع السلاح يشكل أحد أعمدة نظام دولي أكثر عدلاً وانصافاً.

ويحدونا وطيد الأمل أن تنجح جهودنا المشتركة في الأسابيع المقبلة لتقريبنا من تحقيق هدفنا المشترك ألا وهو تعزيز السلم والأمن الدوليين على النحو المحدد في الميثاق. والوفد البرازيلي على أهبة الاستعداد للاشتراك اشتراكاً فعالاً وبناءً ومثمراً في أعمال هذه اللجنة.

السيد وهانو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

سبق لرئيس وفد بنن، بصفته الرئيس الحالي لهيئة نزع السلاح، أن تقدم اليكم، سيدي الرئيس، بتهاني وفدنا. بيد أنني أود من جانبي أن أعبر عن سرور وفدي لرؤيتكم، سيدي الرئيس، تديرون أعمالنا.

ويشكر وفد بنن الأمين العام على بيانه الافتتاحي. وأود أن أعتنم الفرصة التي تتيحها المناقشة العامة الحالية لتقديم موجز مختصر لوجهات نظر حكومتي بشأن بعض بنود جدول الأعمال المتصلة بمشكلة نزع السلاح والأمن الدولي. إن نهاية حرب الأيديولوجيات أزال خطر المواجهة العالمية وهيأت ظروفاً مؤاتية للسلم والأمن العالميين. لكن لا تزال توجد عقبات في طريق أي تحول نوعي دائم يقوم على أساس الوفاق والاستقرار، ومن الضروري بذل جهود دؤوبة لضمان السلم العالمي عن طريق القضاء على القدرات العدوانية.

وينبغي أن نرحب بالتطورات الإيجابية على مختلف الأصعدة بشأن مسألة تحديد الأسلحة والحد منها. وإن مثابرتنا بثبات في جهودنا المشتركة لنزع السلاح لا بد أن تمكننا من توفير عوائد السلم ومن استخدام الأموال الموفرة بهذه الطريقة في تمويل التنمية باعتبارها دعامة السلم - وهو الأمر الذي أكدته الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة لعام ١٩٩٤.

ونحن لا ينبغي أن نعمل فقط على احراز التقدم في عملية نزع السلاح النووي، بل يجب علينا أيضاً أن نواصل برامج تدمير هذه الأسلحة وناقلاها. كما يجب علينا أن نعزز تدابير بناء الثقة، مثل الشفافية في المجال

وبالنسبة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي يتوقع أن تدخل حيز النفاذ في ١٩٩٥، يجب علينا أن نضمن أن يسهم تنفيذها في استخدام التكنولوجيا والمنتجات الكيميائية في الأغراض السلمية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

والألغام المنتشرة في أنحاء العالم تعرض حياة السكان المدنيين للخطر. وفي الوقت الراهن، تتوجه الأمم المتحدة بحزم، وحسنا تفعل، إلى الاضطلاع بالمهمة الخطيرة المتمثلة في إزالة الألغام. ومما يبعث على التشجيع توقف النشاط المتعلق بتصدير الألغام بانتظار انعقاد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في الاتفاقية والنتائج التي يخلص إليها بشأن استخدام بعض الأسلحة التقليدية، وخصوصا البروتوكول الثاني، المتعلق بحظر وتقييد استخدام الألغام، والشراك المتفجرة، والأجهزة الأخرى. وإننا نتوجه بالتهنئة لفريق الخبراء الحكوميين، الذي ما فتئ يُعِد لهذا المؤتمر في تقريره المؤقت. وسيتيح لنا هذا المؤتمر الاستعراضي فرصة لمنح الاتفاقية القوة التي تحتاجها لكي تكون فعالة. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي للاتفاقية أن تتضمن تدابير تحكم فعالة أو تدابير للتحقق والحظر والتقييد تتعلق بإنتاج وتصدير هذه الأجهزة.

وفيما يتصل بدور العلم والتكنولوجيا في إطار الأمن الدولي، ونزع السلاح والبياديين الأخرى ذات الصلة، يتضح من تقرير هيئة نزع السلاح (A/49/42) - التي تمهد مداولاتها، مع مداولات هيئات أخرى، الطريق إلى إجراء مفاوضات بشأن اتفاقات نزع السلاح المتعدد الأطراف - أن توافق الآراء لم يتوفر على نص يتضمن مبادئ توجيهية وتوصيات تتعلق بدور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والبياديين ذات الصلة. فقد كان هناك خلاف على الفقرة التي تتناول نقل التكنولوجيا العالية التي يمكن استخدامها للأغراض العسكرية والمدنية على حد سواء، بغرض جعل النقل للأغراض السلمية فقط. ويرى وفد بلدي أنه قد يكون في مصلحة التطور المتسق للبشرية تشجيع التعاون الدولي في مجال استخدام العلم والتكنولوجيا من خلال النقل المتبادل للدراسة العلمية والتقنية للأغراض السلمية، وذلك بغية النهوض بالتنمية المستدامة وصون الأمن الدولي.

ومن أجل تحقيق التقدم في عملية نزع السلاح، فإن من الأهمية بمكان اللجوء إلى تدابير إضافية مثل الشفافية في المجالات العسكرية. وهذه التدابير ستجعل بالإمكان تبديد الشواغل والمخاوف والشكوك والتوترات،

وحتى تكون تدابير نزع السلاح العالمية فعالة فينبغي أن تكملها ترتيبات اقليمية مثل انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أو مناطق منزوعة من السلاح النووي. وفي هذا السياق، نرحب بالسريان المبكر لمعاهدة ثلاثيلوكو التي كان باب التوقيع عليها قد فتح منذ عام ١٩٦٧. وهذه المعاهدة، التي تتناول جعل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منزوعة من السلاح النووي، ينبغي أن تنضم إليها جميع دول المنطقة حتى تزداد فعاليتها.

وبقدم جنوب افريقيا الجديدة المتحدة المتعددة الأعراق والديمقراطية، التي قطعت على نفسها التزاما واضحا بعدم حيازة الأسلحة النووية، بات من المؤكد الآن ابرام معاهدة بشأن تنفيذ الاعلان الخاص بجعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية الذي اعتمده منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٤. ومشروع تلك المعاهدة يمر الآن بمراحلته النهائية. وقد رأى المشاركون في مؤتمر قمة المنظمة الأخير، المعقود في تونس العاصمة، أن فريق الخبراء ينبغي أن يتناول الآن مسألة التحديد الجغرافي لتلك المنطقة. وتعلم افريقيا أن بوسعها أن تواصل الاعتماد على دعم الدول الأعضاء من أجل الانتهاء من مشروع تلك المعاهدة.

ومن أجل تفادي أي اختلال عسكري بين المناطق، فإننا نشجع الأجزاء الأخرى من العالم على التغلب على أية عقبات تقف في طريقها لأن تصبح كل منها منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونود أن نشير، في السياق نفسه، إلى حقيقة أن الاجتماع الوزاري الثالث لمنطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي، عند انعقاده في برازيليا، في البرازيل في الفترة من ٢١ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، اعتمد، ضمن نتائج أخرى، ضمانات للأمن والبقاء والرفاه الفردي والجماعي للمنطقة في شكل إعلان ينص على أن تكون منطقة جنوب الأطلسي منطقة خالية من الأسلحة النووية، ومنطقة بحرية ذات أهمية استراتيجية واقتصادية في العالم.

وينبغي لنا أن نواصل جهودنا لإزالة أسلحة الدمار الشامل مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وينبغي تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي بدأ نفاذها منذ ١٩٧٥، لا سيما لأنها لا تتضمن أحكاما للتحقق تضمن تطبيقها على نطاق كامل. ونحن نؤيد المقترحات التي تقدم بها فريق الخبراء الحكوميين المخصص المعني بالتحقق، والذي نادى بجملة أمور، منها القيام بتبادل المعلومات وإجراء التفيتيش في الموقع.

أبلغكم بأن في استطاعتنا الآن، عقب تلك المشاورات، أن نبدأ بانتخاب المقرر.

أعطي الكلمة الآن لممثل بوركينا فاصو لكي يقدم الترشيح.

السيد سيرمي (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بداية، سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم البارز كرئيس للجنة الأولى. أود كذلك أن أثنى ثناء مستحقاً على سلفكم، السفير أدولف فون واغرنر، الذي أسهم إسهاماً قيماً في عملنا في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

ويتشرف وفد بوركينا فاصو أن يرشح السيد بيتر غوسن من جمهورية جنوب أفريقيا لمنصب مقرر للجنة الأولى، والسيد غوس، الذي ولد في جوهانسبرغ في أيار/مايو ١٩٥٦، يشغل حالياً منصب نائب مدير في وزارة الشؤون الخارجية، ويتولى مسؤولية الدائرة التي تعالج مسائل عدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وقبل اضطلاع السيد غوسن بهذه المسؤولية البارزة، تولى عدة مناصب لا تقل أهمية. ويكفي أن نذكر أنه كان، في عام ١٩٨٢، يتولى مسؤولية تدريب صغار الموظفين في وزارة الشؤون الخارجية في جنوب أفريقيا. وفي الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧، عمل سكرتيراً ثالثاً في سفارة جنوب أفريقيا في لندن. وفي الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩ كان رئيساً لمكتب الشؤون السياسية في الوزارة، علاوة على شغله في نفس الوقت منصب السكرتير الخاص لوزير الشؤون الخارجية. وفي الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩١، شغل السيد غوسن منصب سكرتير أول في سفارة جنوب أفريقيا في واشنطن.

وكان السيد غوسن قد تلقى في عام ١٩٧٧ شهادة من جامعة بييتروماريتزبورغ في ناتال حيث درس العلوم الاقتصادية والسياسية. وفي عام ١٩٧٩ حصل على درجة البكالوريوس في القانون من الجامعة نفسها. واكتملت خبرته الأكاديمية والمهنية بالعديد من الحلقات الدراسية التدريبية في مجالات تتراوح بين إدارة التمويل وعلم الكمبيوتر واللغات. وإن ترشيح السيد غوسن سيكون رمزا مزدوجاً لجنوب أفريقيا الجديدة وللشباب الأفريقي. لذلك نتق بأن اللجنة الأولى، التي عملت دائماً لما يعود بالنفع على أفريقيا ولضمان مستقبل آمن للشباب، ستؤيد هذا الترشيح فعلاً.

وبالتالي تخفيف المواجهة العسكرية التي تنتج عن الإفراط في تكديس الأسلحة. ولهذا السبب ينبغي توسيع مجال تطبيق سجل الأمم المتحدة بحيث يستفيد من دعم أكبر عدد ممكن من الدول وجعله فعالاً.

في الختام، تمثل مسألة تحديد الأسلحة والحد من التسلح أحد التحديات التي تواجهنا في وقت تقترب فيه الأمم المتحدة من منعطف هام في تاريخها، مع الاحتفال في ١٩٩٥ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وإذا أردنا أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الاستجابة للتحدي من خلال اتخاذ تدابير مشتركة، وأخذ الشواغل الأمنية للجمع بين الاعتبار، فإن الأمر يتوقف علينا لاتخاذ خطوات ضرورية، مثل تكييف آليات التفاوض متعددة الأطراف مع وقائع حاضرتنا من أجل التمكن من تحقيق تقدم في هذه العملية السياسية الطويلة لنزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن ينظر إما في عقد دورة استثنائية للجمعية العامة، أو الاضطلاع بدراسة لحالة تنفيذ إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح، لتقييم ما تم إنجازه في مجال نزع السلاح وتحديد أولوياتنا للسنوات القادمة.

ويود وفد بنن أن يؤكد على أننا ينبغي أن نتجنب اتخاذ أية مبادرة قد تترتب عليها نتائج معاكسة، أو قد تتطلب فتوى قانونية من محكمة العدل الدولية بشأن مسائل هي أساساً سياسية الطابع، مثل شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ووفدي سيكرر في الوقت المناسب وجهات نظر حكومتنا بشأن هذه المبادرة، التي لا يحتمل، في الإطار الحالي للمفاوضات الجارية، أن تسهل إحراز التقدم في قضية نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظراً للعدد الكبير من الوفود التي أدرجت اسماءها في قائمة المتكلمين أناشد الممثلين أن يقصروا بياناتهم بمدة عشر دقائق، وهذا سيمكننا من اختتام مناقشتنا العامة وفقاً لبرنامج العمل والجدول الزمني الذي اعتمده في وقت سابق.

انتخاب المقرر

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعلمكم تتذكرون أنني أبلغتكم في اجتماعنا التنظيمي المعقود يوم الخميس ٥ تشرين الأول/أكتوبر، بأن المشاورات كانت جارية بشأن الترشيح لمنصب مقرر للجنة. ويسعدني أن

إن جنوب أفريقيا يشرفها أن تحظى بالتأييد الإجماعي من اللجنة لترشيحها لهذا المنصب. وإنني أعتبر هذا رمزا خاصا في ضوء التطورات في جنوب أفريقيا أولا الانتقال السلمي البارز إلى حكومة ديمقراطية، والأكثر أهمية، وهو ما لم يسبق له مثيل، وأكرر، لم يسبق له مثيل - إلغاء برنامج للأسلحة النووية وتدمير الأجهزة النووية القائمة.

إننا لم نتوقع في وقت مبكر كاف أن تدعى جنوب أفريقيا للقيام بشغل هذا المنصب الهام وبالتالي فإن خبيرنا القادم من جنوب أفريقيا لن يتمكن من القيام بمسؤولياته حتى آخر هذا الأسبوع. ومع هذا أود نيابة عن مقرركم، أنؤكد للجنة تعاونه التام.

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر اللجنة بأنه، وفقا لمقررها، حسيما يتجلى في برنامج عملها وجدولها الزمني، ستقبل قائمة المتكلمين للمناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي اليوم الساعة ١٨/٠٠. وإنني أحث الوفود الراغبة في الاشتراك في المناقشة العامة على إدراج أسمائها في قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بوركينا فاصو على ترشيحه السيد بيتر غوسن من جنوب أفريقيا لانتخابه لمنصب مقرر اللجنة الأولى.

نيابة عن اللجنة الأولى وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعرب عن امتناننا العميق للسيد مكير كاجوري للإسهام الهام الذي قدمه لأعمال اللجنة خلال الدورة الثامنة والأربعين بصفته مقررا للجنة.

استمع أعضاء اللجنة توا إلى ممثل بوركينا فاصو وهو يرشح السيد بيتر غوسن لانتخابه لمنصب المقرر. ونظرا لعدم وجود ترشيحات أخرى، أعتبر أن اللجنة ترغب في اتباع نفس الإجراء الذي اتبع في الماضي، فتتخلى عن الاقتراع السري وتعلن السيد غوسن مقررا منتخبا للجنة الأولى بالتزكية.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن تهنئتي القلبية الخالصة للسيد غوسن، ممثل جنوب أفريقيا، بمناسبة انتخابه مقررا للجنة الأولى.

السيد ستيوارد (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقدر جنوب أفريقيا تقديرا عظيما الثقة التي وضعتها المجموعة الافريقية في السيد بيتر غوسن بترشيحه لمنصب مقرر اللجنة وكذلك للتقدير الممتاز للسيد غوسن من قبل ممثل بوركينا فاصو.